الأمم المتحدة

S/PV.8853



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٨٥٣**

الخميس، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

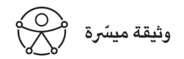
الرئيس	السيد كوفيني	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد غينغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد باربرا وودورد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورينتس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2021/759)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/785) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.


وثيقة ميسّرة


الرجاء إعادة التدوير

21-24674 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2021/759)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا وكازاخستان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة وزمه فروغ، مؤسِّسة منظمة دراسات المرأة والسلام؛ والسيدة ملالا يوسفزاي، المؤسِّسة المشارِكة ورئيسة مجلس إدارة صندوق ملالا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/759 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

وأعطي الكلمة للسيدة ليونز.

السيدة ليونز (*تكلمت بالإنكليزية*): مع سقوط كابُل في ١٥ آب/أغسطس، واجه سكان المدينة وشعب أفغانستان واقعا جديدا ومثيرا للقلق بالنسبة للكثيرين. وانتقلت حركة الطالبان إلى العاصمة وأعلنت انتصارها، وهزمت الجمهورية الأفغانية التي كانت قائمة على مدى السنوات العشرين الماضية. غير أن ذلك أعقبه مشاهد من الذعر والفوضى في مطار كابُل، حيث سعى عشرات الآلاف إلى الفرار من أفغانستان بأي وسيلة متاحة. وقد حلت الآن محل تلك المشاهد، التي تُوبِعَتْ في جميع أنحاء العالم، مشاهد احتجاج في جميع أنحاء البلد. وهذا يظهر أن حركة الطالبان قد فازت بالسلطة، ولكنها لم تنل بعد ثقة الشعب الأفغاني كله.

والحقيقة الجديدة هي أن حياة الملايين من الأفغان ستعتمد على الطريقة التي ستختار بها حركة الطالبان الحكم. ومع ذلك، يجب أن نسأل أنفسنا أيضا: ماذا يمكننا أن نفعل، وماذا يجب أن نفعل؟ والإجابات التي عندي لمجلس الأمن لا تبعث على الارتياح. إذ إنها تمثل معضلات حقيقية وستتطلب قيادة موحدة من مجلس الأمن والدول الأعضاء التي تشكل المجلس والبلدان المجاورة، وعلى نطاق أوسع، المجتمع الدولي.

منذ يومين، نواجه إدارة بحكم الواقع أعلنتها حركة الطالبان. والذين كانوا يأملون في الشمولية ويحثون عليها سيصابون بخيبة أمل. إذ لم تضم الأسماء المذكورة اسم أي امرأة. ولا يوجد أعضاء من غير حركة الطالبان، ولا شخصيات من الحكومة السابقة، ولا قادة لجماعات الأقليات. وبدلا من ذلك، تضم قائمة الحكومة العديد من نفس الشخصيات التي كانت جزءا من قيادة حركة الطالبان في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١.

وما له أهمية فورية وعملية بالنسبة لمن هم حول الطاولة هو أن الكثير من الأسماء الـ ٣٣ التي طرحت مدرجة على قائمة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، بما في ذلك رئيس الوزراء ونائبا رئيس الوزراء ووزير الخارجية. وسيتعين على جميع أعضاء المجلس أن يقرروا الخطوات التي يجب اتخاذها فيما يتعلق بقائمة الجزاءات وأثرها على التعاون في المستقبل.

ومع ذلك، يجب أن نركز أولا على الأزمة الإنسانية القائمة من قبل، ومعظمها في المناطق الريفية، فهي تزداد سوءا بينما نتكلم. ولا يمكن الانتظار للتصدي لهذه الأزمة إلى حين اتخاذ قرارات سياسية بشأن رفع الجزاءات. فالملايين من الأفغان العاديين في حاجة ماسة إلى المساعدة. وذلك يعني أنه يجب تقديم المعونة الإنسانية اللازمة من خلال الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى

ذلك، هناك بلدان لها جزاءاتها الخاصة بها التي تنطبق على بعض الأعضاء أو الجماعات التي أصبحت الآن جزءا من سلطة الأمر الواقع. ويجب إيجاد آليات تحقق الغرض المنشود على نحو سريع لتمكين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من تقديم الإغاثة الإنسانية اللازمة. وفي غضون ذلك، نتطلع إلى المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقده الأمين العام في جنيف في ١٣ أيلول/سبتمبر، والذي يتمثل الهدف منه في الحصول على تعهدات بالوفاء بمتطلبات النداء الإنساني الذي تعتمد حياة الأفغان عليه الآن.

وفي ظل الظروف الراهنة، يجب أن يكون دور الأمم المتحدة واضحا ونابعا من الواجب الإنساني الذي يقع على عاتقنا. وهناك حاجة ملحة وعاجلة لتقديم المعونة الإنسانية الأساسية، على نطاق واسع، في مجالات مثل الرعاية الصحية والأمن الغذائي ومواد الإغاثة غير الغذائية ومرافق الصرف الصحي.

ثانيا، هناك أزمة إضافية تلوح في الأفق ويجب أن أسترعي انتباه المجلس إليها. فقد جمد أعضاء المجتمع الدولي أصولا وأموالا قدمتها الجهات المانحة تُقدر بالبلايين. والغرض المفهوم هو حرمان سلطة الأمر الواقع المتمثلة في إدارة طالبان من هذه الأموال. بيد أن الأثر الحتمي لذلك سيتمثل في انكماش اقتصادي حاد يمكن أن يلقي بملايين آخرين في براثن الفقر والجوع، وقد يولد موجة هائلة من اللاجئين من أفغانستان ويعيد أفغانستان أجيالا إلى الوراء. ومع انخفاض سعر العملة الأفغانية، ارتفعت أسعار الوقود والمواد الغذائية ارتفاعا هائلا. ولم يعد لدى المصارف الخاصة نقود لتوزيعها، مما يعني أنه حتى الأفغان الذين يملكون أصولا لا يستطيعون الوصول إليها. ولا يمكن دفع الرواتب. وتعتمد أفغانستان اعتمادا كبيرا على الاستيراد ولن تتمكن من تمويل وارداتها من المواد الغذائية والأدوية، فضلا عن الوقود والكهرباء وغيره ذلك من المواد الأساسية.

ويجب إيجاد سبيل لاتخاذ تدابير مؤقتة وعملية بسرعة – تسمح بتدفق الأموال إلى أفغانستان من أجل منع الانهيار التام للاقتصاد والنظام الاجتماعي. ويجب إيجاد ضمانات للتأكد من إنفاق هذه الأموال في المجالات التي يلزم إنفاقها فيها وعدم إساءة استخدامها من جانب سلطة الأمر الواقع. ويجب السماح للاقتصاد بالتنفس لبضعة أشهر أخرى من أجل إعطاء حركة طالبان فرصة لإظهار المرونة وإرادة حقيقية لإدارة الأمور بطريقة مختلفة هذه المرة، ولا سيما من منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي ومكافحة الإرهاب.

وكما ذكرت، نشعر بخيبة الأمل لعدم شمول ما يسمى بحكومة تصريف الأعمال للجميع، ولكن الواقع الجديد في أفغانستان لا يزال، في الواقع، قيد التشكيل. وقد أعطت الأسابيع التي تلت تولي طالبان للسلطة صورة متباينة. فقد جرى احترام مباني الأمم المتحدة في أفغانستان في معظم الأحيان، مع بعض الاستثناءات. غير أننا نشعر بقلق متزايد جراء تزايد عدد حوادث المضايقة والترهيب التي يتعرض لها موظفونا الوطنيون. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لدعم موظفينا وإبقائهم سالمين من الأذى. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بعملها – وهو أمر أساسي جدا للشعب الأفغاني – إذا تعرض موظفوها للترهيب وشعروا بالخوف على حياتهم ولم يتمكنوا من التحرك بحرية.

ويساورنا القلق أيضا من أنه على الرغم من البيانات العديدة التي تمنح عفوا عاما لأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وأولئك الذين عملوا موظفين في الخدمة المدنية، هناك ادعاءات موثوقة بوقوع عمليات قتل انتقامية لأفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية واحتجاز مسؤولين كانوا يعملون في الإدارات السابقة. وقد تلقينا تقارير تفيد بأن أعضاء من حركة طالبان يقومون بعمليات تفتيش للمنازل، واحدا تلو الآخر، ويصادرون ممتلكات، لا سيما في كابُل.

وبينما قدمت طالبان تأكيدات عديدة بأنها ستحترم حقوق المرأة في الإسلام، فإننا نتلقى تقارير متزايدة تفيد بأن الحركة منعت النساء من الظهور في الأماكن العامة دون مرافقين ذكور ومنعتهن من العمل. وقد حدت طالبان من فرص حصول الفتيات على التعليم في بعض المناطق، وفككت إدارات شؤون المرأة في جميع أنحاء أفغانستان واستهدفت المنظمات غير الحكومية النسائية.

ونشعر بانزعاج بالغ أيضا إزاء العنف المتزايد الذي يُمارس ضد الأفغان الذين يحتجون على حكم طالبان. ويشمل هذا العنف إطلاق النار فوق رؤوس الحشود والضرب المستمر وترهيب وسائط الإعلام وغير ذلك من التدابير القمعية. وبدلا من ذلك، ينبغي لطالبان أن تسعى إلى فهم المظالم المشروعة للأفغان الكثيرين الذين يخشون على مستقبلهم.

وبالرغم من هذه الشواغل، ربما لا يزال بوسعنا أن نساعد في تشكيل هذا الواقع الجديد في اتجاه أكثر إيجابية. وقد تلقينا في اتصالاتنا الأولية مع قادة طالبان خلال العام الماضي وفي الأسابيع الأخيرة، رسالة واضحة مفادها أنهم يحتاجون إلى المساعدة الدولية ويريدونها. وقد طلب البعض الصبر بل والمشورة بينما يسعون إلى الانتقال من تمرد عسكري إلى تشكيل حكومة. وقد اشتكوا من أن الفساد المستشري للمسؤولين الحكوميين السابقين قد خلف أجزاء كثيرة من البلد دون مساعدة وأهدر سخاء المجتمع الدولي. غير أنهم أنفسهم يخاطرون بتبديد السخاء المحتمل للمجتمع الدولي إذا لم يكن حكمهم يخدم المصالح والحقوق البيِّنة لشعبهم.

ويمكن تلمس تأثير هذه التطورات الأخيرة خارج الحدود الأفغانية أيضا. والعديد من البلدان المحيطة بأفغانستان تخشى الكيفية التي سيؤثر بها حكم طالبان على أمنها. فهي تخشى تأثير تنظيم الدولة الإسلامية الموسع الذي لا تستطيع طالبان احتواءه. وتخشى أن تجتاح موجة من اللاجئين حدودها، كما تخشى عواقب الكم الكبير من الأسلحة التي تُركت في أفغانستان. هذا علاوة على خوفها من أن تفتقر طالبان للقدرة على وقف النشاط الاقتصادي غير المشروع وتدفق المخدرات من أفغانستان. والأهم الآن أن تستخدم المنطقة آلياتها المتاحة لا للتحدث بصوت واحد فحسب ولكن للعمل بشكل منسق لصالح المنطقة بأكملها. ولذلك نتطلع إلى الاجتماع المقبل لمنظمة شنغهاي للتعاون المقرر عقده في دوشانبي. وتشمل الآليات الأخرى صيغة المجموعة الثلاثية الموسعة التي أنشأتها موسكو، التي اجتمعت آخر مرة في قطر في آب/أغسطس، فضلا عن آليات مخصصة، مثل اجتماع وزراء الخارجية الإقليميين الذي استضافته باكستان والذي عقد هذا الأسبوع. ولكن من المهم أيضا ألا ينقسم المجتمع الدولي الأوسع بشكل لا رجعة فيه. وهناك الآن جدول أعمال أكثر إلحاحا للتعاون الإقليمي والدولي بشأن أفغانستان. وبدون ذلك، سنشعر بالتداعيات السلبية قربنا أو بعدنا، وستصبح معالجتها أصعب بكثير في وقت لاحق.

ومن المؤكد أن مكافحة الإرهاب ستشغل جزءا رئيسيا من جدول الأعمال هذا. فلا يزال أعضاء تنظيم القاعدة في أفغانستان وهم موضع ترحيب واضح لدى سلطة الأمر الواقع، فضلا عن إيوائها لهم. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان نشطا ويمكن أن يزداد قوة. ولن تهدأ المخاوف بشأن هذه المسائل الأساسية للإرهاب الدولي بمجرد وعود من طالبان. وفيما يتعلق بهذه المسألة، تشترك المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا في مصالح واضحة ومشتركة وحاسمة.

وبطبيعة الحال، تظل منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان ملتزمة بالقيام بما ظللنا نقوم به على مدى السنوات ال ٧٥ الماضية – إيصال الخدمات إلى شعب أفغانستان. وللقيام بهذا الجهد ومن أجل أفغانستان عموما، من الضروري وجود مطار عامل في كابُل. ولذلك، فإننا ممتنون للإجراءات الفورية والسخية التي اتخذتها قطر وتركيا للبدء في إعادة تأهيل المطار، بالتعاون مع طالبان، حتى يعمل بكامل طاقته ويتسنى استئناف الرحلات الجوية التجارية المنتظمة. وبفضل هذه الجهود، أصبحت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في وضع يمكنها من البدء في القيام برحلات منتظمة إلى كابُل وسيتمكن الأسطول الجوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان كذلك من القيام بذلك قريبا.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة كازاخستان على موافقتها بعد فترة وجيزة من إخطارها على استضافة مكتب تابع للأمم المتحدة لدعم جهودنا في أفغانستان.

إن التزامنا بتقديم الخدمات لشعب أفغانستان يعني أنه يجب علينا أن نتواصل مع طالبان بشأن مسائل عملياتية وأمنية. ولذلك، فإن الزيارة الأخيرة التي قام بها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن

غريفيث، إلى كابُل في وقت سابق من هذا الأسبوع قد مهدت الطريق لمواصلة مناقشة شروط المساعدة الإنسانية في المستقبل، علاوة على تمهيد الطريق لمؤتمر جنيف في ١٣ أيلول/سبتمبر.

ولا يسعني أن أعرب بما فيه الكفاية عن إعجابي بموظفي الأمم المتحدة، الوطنيين والدوليين، الموجودين في أفغانستان الآن الذين يعيشون في حالة من عدم اليقين كل يوم. فوجودهم وإصرارهم دليل على التزامنا المستمر بتقديم الخدمات لشعب أفغانستان.

أود أيضا أن أدلي بتعليق أخير على موضوع ولاية البعثة، المقرر تجديدها في غضون أسبوع تقريبا. إن أعضاء مجلس الأمن، مثلنا، ما زالوا يقيمون الوضع الجديد. وأتطلع إلى مناقشاتنا الجارية بشأن دور الأمم المتحدة في أفغانستان في هذا الوقت الحرج فيما نمضي قدما.

وأفضل النتائج، والتي ما زال بالإمكان تحقيقها، هي أن تثبت طالبان أنها تسعى إلى بناء أفغانستان لا يعيش الناس فيها في خوف والتي يُدعى فيها أصحاب المواهب إلى المشاركة في إعادة بناء بلدهم والتي يمكن للبنين والبنات والشابات والشباب فيها أن يتلقوا نوع التعليم الذي يسمح لهذا التطور بأن يستمر. والآن، حان الوقت لكي تثبت طالبان بوضوح لشعب أفغانستان – لكامل شعب أفغانستان – أنها ملتزمة تجاه كل واحد منهم، بضمان سلامتهم وحرياتهم وصحتهم وتعليمهم وازدهارهم المستقبلي.

إن الشعب الأفغاني يتحمل النصيب الأدنى من المسؤولية عن هذه الأزمة الآخذة في التكشف، غير أنه الأكثر تضررا منها. ومن الواضح أنه سيظل بحاجة إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

أشكر الرئيس وأعضاء المجلس على نظرهم في وضع أفغانستان في هذا الوقت الهام جدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ليونز على عملها وعلى إحاطتها. وأود أن أطلب منها أن تنقل شكر مجلس الأمن إلى جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون العمل في ظروف صعبة جدا وغير مستقرة بالمرة في جميع أنحاء أفغانستان وفي كابُل على وجه الخصوص.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فروغ

السيدة فروغ (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لأتشاطر وجهات نظري ووجهات نظر زملائي مع مجلس الأمن. وأنا ممتنة لرئاسة أيرلندا لمجلس الأمن على دعوتي، وأرجو لجميع الأعضاء جلسة مثمرة.

من أين ينبغي لي أن أبدأ؟

لقد جئتُ إلى مجلس الأمن بقلب مكسور. فقبل ٢٠ عاما، كنت شابة تؤمن بهذه المؤسسة. وألهمني القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي خاطبني وخاطب ملايين النساء مثلي اللواتي رأين الحرب رأي العين وأردن تكريس حياتهن لبناء السلام في دولهن.

وإذ أجلس هنا اليوم، فقد باتت عشرات القرى معزولة وتقطعت السبل بعدد لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال في وديان بانشير في أعقاب أسابيع من القصف المدفعي والجوي. وهم لا يملكون طعاما لأطفالهم ولا دواء للمرضى ولا طريقة للتواصل مع بقية أفغانستان والعالم بشأن محنتهم. وشهد العالم في هذا الأسبوع نساء ورجالا شجعانا من أفغانستان يخرجون إلى شوارع كابُل ومدن أخرى للتعبير عن معاناتهم من الطريقة التي يُعاملون بها. ويجري الآن سلب الحق في الاحتجاج ويتبع ذلك إمكانية الوصول إلى الإنترنت الذي يجري تقييده بناء على موقع المرء في كابُل.

وقد اضطرت أخصائية في مجال السياسات تبلغ من العمر ٢٥ عاما في وزارة شؤون المرأة التي تم محوها الآن لحرق شهاداتها المهنية والعلمية أمس لأن منازل الناشطات والموظفات الحكوميات – أشخاص مثلي ومثلكم – قد تعرضت للمداهمة. ووجدت نسخة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من حلقة تدريب حضرتها في نيويورك قبل سنوات. وكان عليها أن تحرق تلك النسخة أيضا. وكان الهدف من تلك الشهادات، ذلك القرار – منحها هي وملايين من النساء فرصة للحياة والسلام

والأمن والكرامة. وأفضل فرصة لها في الحياة، اليوم، تتمثل في حرق تلك الوثائق والاختفاء.

لماذا؟ وذلك بسبب ما أطلقه العالم علينا ولأن العالم لم يستمع إلينا، نحن النساء، عندما حذرنا من غياب تسوية سياسية ومن استيلاء عسكري مفاجئ على السلطة. لقد همشنا المجتمع الدولي عندما توسلنا للحصول على فرصة للجلوس على طاولة المفاوضات؛ وعندما طلبنا من المجتمع الدولي أن يجعل حماية المدنيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني شروطا للمفاوضات؛ وعندما طالبنا بانسحاب مشروط. لقد كنا، نحن النساء والفتيات، وما قمنا به من عمل أكبر إنجاز في السنوات العشرين الماضية يمكن للأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين أن يدعوا فعلا أن لهم الفضل فيه.

وأود أن أشرح ما فعلناه.

لقد ظللنا، أنا وشبكتي المحلية لبناة السلام من النساء – التي تضم نحو ١٠٠ امرأة من ولايات أفغانستان وعددها ٣٤ ولاية – نعمل من أجل السلام تحقيق السلام وحل النزاعات على الصعيد المحلي منذ أكثر من عقد. وكنا الداعين إلى إجراء مفاوضات سلام هادفة وشاملة للجميع. وكنا دائما عمليات وواقعيات. وكنا نعلم أن التوصل إلى تسوية سياسية بمشاركة طالبان سيكون أمرا ضروريا. ولذلك السبب، عندما كنت أخدم في المجلس الأفغاني الأعلى للسلام، كانت النساء الأعضاء هن اللواتي يتواصلن بالفعل مع المجتمعات المحلية ومع أمهات مقاتلي طالبان في الميدان، وقد شرعنا في أول حوار وطني يضم جميع الأفغان. وعملنا من أجل وقف إطلاق النار وعملية سلام وطنية. وتواصلنا مع قادة طالبان ودافعنا عن ضمان مراعاة مظالم شبابهم وأسرهم الذين عانوا.

وأردنا أن تسفر محادثات الدوحة عن اتفاق مؤقت وحكومة انتقالية تجسد التنوع الحقيقي لأمتنا – الرجال والنساء والتنوع العرقي والأيديولوجيات السياسية – وعن عملية كان من شأنها أن تؤدي إلى مشاركة ديمقراطية وأن يكون للشعب رأي في من يحكم. وجرى الوقوف في وجهنا ومنعنا من المشاركة في المحادثات. وفي النهاية، خذلنا الجميع، بمن فيهم قيادة الحكومة الأفغانية.

فأين نقف الآن بعد أن أعلنت طالبان إمارتها المؤقتة؟ إن جميع الأعضاء باستثناء ثلاثة ينتمون إلى مجموعة عرقية واحدة. وذلك يعني أن ثلاثة أعضاء فقط في الحكومة يمثلون ٦٠ في المائة من السكان – أي حوالي ١٨ مليون نسمة. وإذا قُمعت أصوات ١٨ مليون أفغاني، فإلى متى سيستمر مثل هذا الحكم؟ وقد رأينا ذلك بالفعل في أجزاء أخرى من العالم.

وانقلبت حياة النساء رأسا على عقب منذ ١٥ آب/أغسطس. فالنساء يحرمن من المشاركة في دوائر الإدارة بينما نتكلم. وقد قيل للنساء إنهن لا يستطعن الذهاب إلى العمل. والفتيات اللائي تجاوزن ١٢ سنة لم يبدأن الدراسة بعد. وطلب من الموظفات الحكوميات البقاء في بيوتهن. وتختبئ آلاف العاملات في المنظمات غير الحكومية.

إن بلدي بلد شاب، إذ تقل أعمار أكثر من ٦٢ في المائة من سكاننا عن ٢٥ سنة. فدولتنا الحديثة لم تنشأ إلا قبل عشرين سنة، ولكن كان لدينا ٥٠٠ قاضية ومدعية عامة يعملن في جميع أنحاء البلد. كان لدينا حوالي ١٢,٠٠٠ امرأة في الشرطة والجيش. واليوم، يختبئن جميعا، خوفا على حياتهن وعلى أسرهن. وفي ٤ سبتمبر/أيلول، تعرضت نغار بانو، ضابطة شرطة في مقاطعة غور، وهي حامل في شهرها الثامن، للتعذيب والقتل أمام أطفالها.

في الوقت الحالي، لدي في هاتفي ما لا يقل عن ٥٠٠ رسالة غير مقروءة من النساء في قطاع الأمن. ماذا أقول لهن؟ أحاول أن أجد الكلمات المناسبة، لأن ما أخشاه هو أنه غدا أو بعد غد قد لا أتمكن من العثور عليهن أحياء.

لقد حدث الكثير من الضرر – الكثير من الأضرار التي يمكن تجنبها وغير الضرورية. وإذا لم نتخذ إجراء معا الآن – على وجه الاستعجال – فإن التداعيات ستطال جميع أنحاء المنطقة والعالم أجمع.

ولذلك جئت إلى مجلس الأمن لأنني لا أزال أعتقد أنه يتمتع بالسلطة والقدرة والمسؤولية عن التخفيف من حدة هذا الضرر.

ولدي الطلبات الأربعة التالية الفورية. أولا، بما أن كل عضو من أعضاء المجلس يتعامل مع حكومة طالبان المؤقتة، بغض النظر عن التركيز الاستراتيجي لحكومة بلده، أود أن أطلب منهم أن يتذكروا أن هناك حوالي ١٦ أو ١٧ مليون امرأة وفتاة في أفغانستان لا يعرفن ما يخبئه لهن الغد. فهؤلاء النساء يمكن إشراكهن في أفرقة الوساطة لأعضاء المجلس. ويمكن لأعضاء المجلس أيضا تيسير اجتماعات وفود النساء في مختلف المهن – العاملات في مجال بناء السلام والقاضيات وضابطات الأمن والمربيات والطبيبات وسيدات الأعمال – مع الطالبان. أرجوك لا تماطلنا بعد الآن.

ثانيا، يتعرض آلاف النساء والرجال من المجتمع المدني ووسائط الإعلام والموظفين الحكوميين السابقين والقضاة والمدعين العامين والفنانين والموسيقيين لخطر الانتقام. وهم عالقون داخل أفغانستان ويختبئون. وهم بحاجة إلى الحماية والإجلاء الفوريين إلى أن تتضح الأمور فيما يتعلق بأمنهم وقدرتهم على العيش بسلام. فلتتكرموا بالترحيب بهم ومنحهم تأشيرات الدخول ومنحهم فرصة للعيش حياة منتجة. وإذا قام أعضاء المجلس بذلك، فإن بلدانهم ستتلقى بعضا من أعظم الموارد الطبيعية في أفغانستان.

ثالثا، إن الأزمة الإنسانية تلوح في الأفق. ويحتاج نحو ٣,٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وتشكل النساء والأطفال غالبية هؤلاء السكان. وللوصول إليهم، لا سيما بالنظر إلى أيديولوجية نظام طالبان القائمة على الفصل بين الجنسين، من الضروري أن تكفل الأمم المتحدة حماية العاملات الأفغانيات في مجال المعونة وغيرهن من المهنيين المدنيين ومنظمي المجتمعات المحلية، الذين يقومون بدور حاسم في توزيع المعونة وإيصالها إلى المحتاجين. وبمقدور المجلس تماما القيام بذلك. ويجب على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الأخرى أن تضع خطة عملية وواضحة للمعونة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وبدون ذلك، فقد تتسبب مع المجلس في زيادة الضرر.

وأخيرا، يقول السيد غريفيث وآخرون إن الطالبان طلبوا من العالم التحلي بالصبر بينما يتولون زمام الأمور. حسنا، لماذا لا نطلب منهم إظهار التزامهم بالسلام من خلال أفعالهم؟ فلتطلبوا منهم التوقف عن ضرب النساء في الشوارع أو إطلاق النار عليهن. ولتطلبوا منهم التوقف عن تعذيب الصحفيين. ولتطلبوا منهم التوقف عن تفتيش منازل الناس وتهديدهم. ولتطلبوا منهم الوفاء بمسؤوليتهم عن حماية واحترام جميع الأفغان بغض النظر عن أعمارهم أو جنسهم أو عرقهم. فإذا كانوا يهتمون بأفغانستان بقدر اهتمامنا بها، فليظهروا ذلك من خلال الحفاظ على ثقافتنا واحترام شعبنا.

وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان التي بذلت فعلا جهودا لإجلاء وحماية الناشطات والصحفيات المعرضات للخطر، ولا سيما كندا وألمانيا والنرويج والعديد من البلدان الآسيوية وبلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، التي تستحق جهودها الإشادة. وأود أيضا أن أشكر شركاء المجتمع المدني الدوليين في المنطقة وعلى الصعيد الدولي – منظمات مثل شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني وغيرها – التي أبدت الأخوة والتضامن. ولن ننسى ذلك أبدا في الأوقات الصعبة.

وفي عام ١٩٩٤، جلس أسلاف الأمم المتحدة جلسوا في هذه القاعة ومارسوا التلاعب السياسي في الوقت الذي كانت تنفذ فيه الإبادة الجماعية في رواندا. واليوم، فإن الأفغان هم من يتعرض للخطر.

وقيل لنا إن بعض أعضاء المجلس لا يحبون بعضهم بعضا. وقيل لنا إنهم يتنافسون فيما بينهم وأن قرار اتخاذ إجراء لن يُتخذ. ولكن مناشدتي لمجلس الأمن هي أن يضع أعضاؤه خلافاتهم السياسية جانبا وأن يعملوا كصوت واحد دعما لشعب أفغانستان ونسائها.

وأتمنى ألا يتعرض أي عضو في المجلس لفقدان بلده بين عشية وضحاها، مثلما تعرضنا له في أفغانستان. إنني، كقائدة من قيادات المجتمع المدني في المنفى، أبذل كل ما في وسعي لإنقاذ حياة النساء في بلدي حتى أتمكن من مواجهة بناتي في السنوات المقبلة.

أرجو أن تتساءلوا، سيدي الرئيس، بالنظر إلى سلطتكم ومنصبكم وامتيازكم، هل يمكنكم مواجهة بناتكم؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فروغ على إحاطتها القوية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ملالا يوسفزاي.

السيدة يوسفزاي (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن وهو ينظر في الحالة الملحة في أفغانستان. وأعرب عن امتناني للرئاسة على إعطاء الأولوية للتعليم في هذه اللحظة الحرجة بالنسبة للفتيات الأفغانيات.

لا أتكلم اليوم باسم الفتيات والنساء الأفغانيات. فكما سمع أعضاء المجلس من السيدة فروغ، فإن النساء والفتيات في أفغانستان يعبرن عن آرائهن. ولكنني أريد أن أذكر المجلس بالأحوال المعيشية لفتاة تعيش في ظل التطرف والإرهاب.

سمعت دوي القنابل وإطلاق نار والانفجارات. وارتميت أنا وإخوتي في أحضان والدينا لنحتمي بهما. كان عمري ١٠ سنوات.

ورأيت لافتات على مراكز التسوق مكتوب عليها ”ممنوع على النساء“. ورأيت إشعارات على بوابات المدرسة تعلن عن منع الفتيات. ورأيت نساء يجلدن في الشوارع. كان عمري ١١ سنة.

ورأيت بيتي يتحول من مكان للسلام إلى مكان للخوف في غضون ثلاث سنوات فقط. ورأيت آلاف النازحين. ورأيت منازل ومدارس مدمرة. كان عمري ١٢ سنة.

ورأيت الظلم، ورفعت صوتي من أجل حق كل فتاة في الذهاب إلى المدرسة. ورأيت مسلحا يوقف حافلة مدرستي، يناديني باسمي ثم يطلق رصاصة علي. كان عمري ١٥ سنة.

الآن عمري ٢٤ سنة. أحمل ندوب ست عمليات جراحية لإصلاح أضرار تلك الرصاصة الواحدة.

وهذه قصة قد تتكرر مع فتيات أفغانيات كثيرات إن لم نتخذ إجراء. فيما يلي بعض القصص التي نسمعها بالفعل. روشان، معلمة ومعيل وحيد لأسرتها، طُلب منها ألا تأتي إلى العمل بعد الآن. وهي الآن بدون دخل ولم تعد قادرة على القيام بالمهمة التي تحبها. أما الطالبة آريا البالغة من العمر ١١ عاما، فهي قلقة من أنها قد لا تتمكن من العودة إلى المدرسة أو تحقيق حلمها بأن تصبح محامية. وقد تحولت أفكارها إلى الكيفية التي يمكنها بها مساعدة والدها في إعالة الأسرة. إن النساء الأفغانيات يطالبن بالحق في اختيار مستقبلهن. وفي كابُل، قوبلت احتجاجاتهن بالغاز المسيل للدموع وأعقاب البنادق والهراوات المعدنية.

وكان لي شرف العمل مع العديد من المربيات والمدافعات الأفغانيات عن التعليم اللواتي قضين العقدين الماضيين في إعادة بناء نظام تعليمي من الصفر. وبفضل جهودهن، كانت نسبة ٣٩ في المائة من الأطفال الملتحقين بالمدارس في أفغانستان في العام الماضي من الفتيات. واليوم، يتعرض هذا التقدم ومستقبل هؤلاء الفتيات للخطر.

ويفيد شركاؤنا أن أبواب المدارس الثانوية في أفغانستان قد أغلقت. وطلب من المعلمين والطلاب الانتظار في بيوتهم. وقيل للعديد من المدرسات بأنهن طُردن من العمل لأنهن ممنوعات من تعليم الفتيان.

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان يكفل للفتيات الحق في التعليم. ولكن المسألة لا تتعلق بالحقوق الفردية فحسب. وتعليم الفتيات أداة قوية لبناء السلام والأمن، وأحث مجلس الأمن على الاعتراف به على هذا النحو. فعندما تذهب الفتيات إلى المدارس، تستطيع البلدان أن تتعافى من النزاع بسرعة أكبر بمجرد إحلال السلام. وتعليم الفتيات يساعد على تحقيق الاستقرار وتماسك المجتمعات المحلية. فالأشخاص الذين يكملون عددا كبيرا من سنوات التعليم يميلون إلى التعايش في وئام وسلام. ولكننا نعلم أيضا أنه عندما تحصل الفتيات على تعليم منصف وشامل للجميع، فإن ذلك يساعد أيضا على منع نشوب النزاعات. وفي بعض البلدان، التي تضاعفت فيها نسبة الطلاب الذين ينهون دراستهم الثانوية، انخفض خطر نشوب النزاعات إلى النصف.

ويجب على الأمم المتحدة وأعضائها أن يتذكروا التزامهم بحماية كرامة الإنسان وشأنه. ويجب أن ندعم تعليم الفتيات الأفغانيات لأنه حق من حقوقهن الإنسانية ونظرا لأهميته حتى تكون أفغانستان بلدا سلميا ومستقرا. ولذلك فإنني هنا اليوم لأدعو مجلس الأمن إلى حماية الفتيات والنساء الأفغانيات ومستقبل الأمة بأربعة سبل.

أولا، يجب على المجلس أن يبعث برسالة واضحة لا لبس فيها إلى طالبان يؤكد فيها أن الشرط الأساسي لأي علاقة فاعلة معها هو التمسك بحق الفتيات في التعليم وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية. ولن تكون البيانات وحدها كافية. ويجب على حكومة طالبان أن تكفل وتحمي حقوق النساء والفتيات.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يبني على القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) بدعمه لآلية رصد قوية لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان بما في ذلك التركيز بشكل خاص على تعليم الفتيات. وأكرر الدعوة التي وجهتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى البلدان ذات الأغلبية المسلمة لكي تتشاطر هذه البلدان خبرتها في كيفية التنفيذ الناجح للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في سياقاتها الثقافية والدينية.

ثالثا، يتعين على المجتمع الدولي أن يضع القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) موضع التنفيذ، فضلا عن الزيادة الكبيرة للمساعدة الإنسانية والإنمائية المقدمة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لكي تكفل تشغيل جميع المدارس بطريقة آمنة. يواجه شعب أفغانستان الآن أزمة سياسية وموسم جفاف دام شهورا بالإضافة إلى مرض فيروس كورونا. ويجب على المجلس أن يدعم تقديم مساعدة إضافية للبلدان المجاورة وأن يساعد في توفير التعليم للأطفال اللاجئين. وأحث القادة على الموافقة على حزمة تمويل سخية في مؤتمر المعونة الطارئة الذي يعقد يوم الاثنين من أجل ضمان عودة جميع الأطفال الأفغان إلى المدرسة في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى وجود الأمم المتحدة في جميع مناطق أفغانستان. تحقيقا لهذه الغاية لا بد من تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان مع توفير الموارد اللازمة لها.

وبوسع مجلس الأمن الموحد الذي يتكلم بصوت واحد عن تعليم الفتيات أن يجبر طالبان على تقديم تنازلات حقيقية. وهذا أمر ضروري ليس بالنسبة للنساء والفتيات الأفغانيات فحسب، بل لأمن المنطقة وعالمنا بأسره في الأجل الطويل. وآمل وأثق بأن مجلس الأمن سيقف إلى جانب فتيات أفغانستان ونسائها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة يوسفزاي على إحاطتها.

وأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية ووزير الدفاع في أيرلندا.

أولا، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ديبورا ليونز، وأفرقة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملهم المهم والتزامهم تجاه الشعب الأفغاني. كما أشكر السيدة وزمه فروغ على بيانها التفصيلي الشامل عن كيفية تأثير العنف والتخويف على شعب بلدها وتحطيم الأرواح وزرع الخوف وزيادة التحديات القائمة، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. وأشكر ملالا يوسفزاي على تذكيرها الواضح بالمخاطر التي تهدد الأجيال المقبلة من الأطفال الأفغان خاصة الفتيات. وأنا واثق من أنها لم تتوقع قط أن ترى حدوث انتكاسة في ذلك البلد كتلك التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة.

إننا نجتمع اليوم في لحظة محورية بالنسبة لأفغانستان – بلد يواجه أزمة إنسانية خطيرة علاوة على أزمة حقوق الإنسان. لقد رُوِّع العالم بمشاهدة ذلك العنف والفوضى اللذين وقعا في الأسابيع الأخيرة. وأصبح ملايين الأفغان بحاجة إلى الدعم الطارئ بمن فيهم المشردون مؤخرا بسبب النزاع والعنف والتخويف – إنهم بالملايين حقا. ويمكننا أن نتجنب على نحو جماعي حدوث مأساة إنسانية في أفغانستان، بيد أن ذلك سيتطلب جهدا هائلا. وأحث طالبان على تيسير الوصول الكامل والآمن ودون عوائق للمنظمات الإنسانية وجميع موظفيها بغض النظر عن نوع الجنس. وينبغي أن تمكين هذه المنظمات من أداء

عملها المنقذ للحياة والمساعد على إدامتها دون تدخل. ولضمان ذلك وحق الأفغان والمواطنين الأجانب في مغادرة أفغانستان بأمان، من الضروري أن يكون مطار كابُل والحدود البرية لأفغانستان مفتوحين تماما مع ضمان تشغيلها.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي المسؤولية عن مواصلة دعم جهود الإغاثة الإنسانية. وستؤدي أيرلندا دورها، بما في ذلك من خلال المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان المقرر عقده في ١٣ أيلول/سبتمبر، بناء على إعلاننا الشهر الماضي عن تمويل طارئ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعترافا بمسؤوليتنا تجاه اللاجئين الأفغان والبلدان المضيفة.

تواجه أفغانستان أزمة في مجال الحوكمة أيضا. فالمشاركة في الحياة السياسية والمدنية حق لجميع الأفغان – للنساء والرجال والشباب والأقليات والمجتمع المدني. ولن يتسنى لحكومة لا تسخّر كامل طاقات الشعب الأفغاني ومواهبه وتنوعه ولا تسمح بالحق في الاحتجاج السلمي ووسائط الإعلام الحرة والمستقلة وضع الأساس اللازم لبناء أفغانستان سلمية وآمنة في المستقبل. ونعلم من خبرتنا الخاصة في أيرلندا أن مشاركة المرأة بصورة كاملة فعالة وعلى قدم المساواة شرط مسبق لتحقيق السلام والاستقرار السياسي المستدامين.

وتحث أيرلندا المجلس على إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة في العمليات التي تشكل مستقبلها. ونحن مدينون بذلك كثيرا لبناة السلام من النساء، اللائي قدم الكثير منهن وما زلن يخاطرن بحياتهن من أجل السلام. إن حقوق النساء والفتيات في الحصول الكامل والمتساوي على التعليم والرعاية الصحية وحرية التنقل في بلدهن، فضلا عن المشاركة الكاملة في الحياة العامة هي حقوق عالمية. وهي ليست حقوقا تقتصر على النساء والفتيات من بلدان معينة أو أعراق أو تقاليد دينية. بل هي حقوق مكفولة لجميع سكان العالم البالغ عددهم ٧ بلايين نسمة على قدم المساواة. عليه، تجب معاملة النساء والفتيات في أفغانستان بوصفهن مواطنات على قدم المساواة.

لقد قيل مرارا وتكرارا حول هذه الطاولة إن التسوية السياسية الشاملة والمتفاوض عليها هي التي ستبني مستقبلا مستداما لجميع أبناء الشعب الأفغاني. بيد أننا وبكل صراحة، لم نر أي دليل على ذلك في نهج طالبان حتى الآن. ويبدو أن أقوالهم وأفعالهم تعنيان أمرين مختلفين جدا. إن من استولوا على السلطة الآن يتحملون المسؤولية الكاملة عن ضمان سلامة الشعب الأفغاني وأمنه وحقوقه الإنسانية. ويجب على أي إدارة جديدة أن تلتزم باحترام تعهدات أفغانستان بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان.

وأدعو أعضاء المجلس إلى توجيه رسالة لا لبس فيها تؤكد حتمية مساءلة المجتمع الدولي لجميع من ينتهكون القوانين الدولية وحقوق الإنسان. وبالنظر إلى أحداث ٢٦ آب/أغسطس فليس لدينا أي شك في أن الإرهاب لا يزال يشكل خطرا قائما في أفغانستان. وأود أن أعرب، من هذا المقعد، عن عميق تعاطف الشعب الأيرلندي مع أسر القتلى والجرحى في الهجوم المروع الذي وقع في مطار كابُل. ويجب ألا تصبح أفغانستان ملاذا للإرهاب الدولي مرة أخرى مطلقا.

وأكرر مطالبة المجلس بعدم استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أو مهاجمة أي بلد أو لإيواء الإرهابيين أو تدريبهم أو التخطيط لهجوم إرهابي وتمويله. ويجب على طالبان أن تقطع علاقاتها تماما بجميع المنظمات الإرهابية الدولية وإلا ستواصل مواجهة التوبيخ والعزلة. إن المسؤولية الأساسية للمجلس تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز ميثاق الأمم المتحدة. وإذا لم نفعل ذلك، فعلينا أن نسأل أنفسنا سؤالا جادا حول ما هو دور المجلس إذن. لقد كان اتخاذ القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) في الأسبوع الماضي خطوة أولى إيجابية وتدل بوضوح على توقعات المجتمع الدولي والإعراب عن وحدة صفوف المجلس ونواياه. بيد أنه يتعين على المجلس أن يبذل المزيد من الجهد وبوسعه أن يفعل ذلك. ومن الضروري أن نتصرف بوضوح وعزم، بل الأهم من ذلك بروح من الوحدة.

وفي هذا الوقت الذي يكتنفه عدم اليقين، أصبحت عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان أكثر أهمية مما كانت عليه في أي وقت مضى. تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ١٧ أيلول/سبتمبر. وتعمل أيرلندا بنشاط مع زملائها الأعضاء في المجلس لضمان استمرار الأنشطة الحيوية للبعثة والسماح لها بالعمل على اتخاذ الخطوات التالية. هذه بالتأكيد لحظة لكي يقف المجلس متحدا. ستكون تلك الوحدة حيوية لتحقيق توافق في الآراء بشأن ولاية تدعم مستقبلا يتسم بالسلام والمساواة وشمول جميع الأفغان. وستكون تلك الوحدة حيوية إذا أردنا التأثير على قرارات قادة الطالبان الذين يقررون حاليا مستقبل بلدهم.

في القاعة اليوم، استمعنا إلى السيدة ليونز والسيدة فروغ والسيدة يوسفزاي عن الواقع الذي يواجهه الشعب الأفغاني. وشهاداتهم ستبقى مع كل شخص في القاعة، وآمل أن تكون بمثابة تذكير بمسؤوليات المجلس. علينا جميعا التزام بالعمل معا وبألا نخذل شعب أفغانستان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاص ليون والسيدة فروغ والسيدة يوسفزاي على إحاطاتهن وعلى تشاطر خبراتهن.

لقد مر أقل من أسبوعين منذ آخر اجتماع لنا لمناقشة أفغانستان (انظر S/PV.8848). ومن التطورات الجديدة بالترحيب منذ ذلك الحين النداء العاجل من أجل تقديم المعونة لمعالجة الحالة الإنسانية المتزايدة الخطورة في أفغانستان. وحتى قبل التصاعد الأخير في الأعمال العدائية، كانت الحالة الإنسانية في أفغانستان واحدة من أسوأ الحالات في العالم. ونأمل، إلى جانب الاجتماع الوزاري الذي سيستضيفه الأمين العام غوتيريش يوم الاثنين المقبل، أن يغطي النداء الزيادة الضرورية في المعونة المقدمة لشعب أفغانستان.

ونفهم أن أول رحلات المساعدات الإنسانية وشحناتها قد وصلت بالفعل. غير أن إيصال المعونة لا يزال يواجه عقبات داخل البلد، لا سيما في تقديم الخدمات الصحية الأساسية للنساء والفتيات، اللائي تأثرن بشكل خاص بالتغيرات التي حدثت خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. وتكرر إستونيا دعوتها لجميع الأطراف بأن تسمح فوراً للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدة بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن وبدون عوائق، بما في ذلك العاملات في مجال المعونة لإيصال المساعدة إلى المحتاجين.

في إستونيا، تعني بداية أيلول/سبتمبر بدء عام دراسي جديد لأطفالنا. في هذا العام، وخاصة اليوم، في اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات، تتجه أنظار العالم نحو أفغانستان وما إذا كانت جميع الفتيات في البلد سيتمكن من مواصلة تعليمهن بأمان، وكذلك ما إذا كان سيسمح لأمهاتهن، وجميع النساء الأفغانيات الأخريات، بمواصلة التنقل بحرية والمشاركة في العمل.

ولا يزال التزام إستونيا تجاه شعب أفغانستان مستمرا. غير أن تعاوننا مع أي قيادة في أفغانستان سيستند إلى استعدادها لدعم الإنجازات الإيجابية التي تحققت في العقود الأخيرة والعمل وفقا لقواعد ومعايير القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويجب وقف انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكاتها، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وندين بصفة خاصة الاستخدام الأخير للعنف ضد المحتجين السلميين والصحفيين، الذين لا تزال أفغانستان بالنسبة لهم من أخطر أماكن العمل في العالم.

إن الطالبان، بعد أن أعلنت سيطرتها على أفغانستان، تتحمل مسؤولية كبيرة عن الشعب الأفغاني وتخضع للمساءلة أمامه. وقد لوحظ هنا تشكيل الحكومة المؤقتة بخيبة أمل كبيرة. إن تجاهل تنوع شعب أفغانستان واستبعاد المرأة قراران من الواضح أنهما يتعارضان مع توقعات المجتمع الدولي. وهذا لا يقوض حق المرأة في المشاركة الكاملة والمتساوية في صنع القرار فحسب، بل ويثير المخاوف بشأن

استمرار عدم الاستقرار في المستقبل في البلد. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الخطوات لا تتطابق مع التصريحات العلنية السابقة التي أدلت بها حركة الطالبان، مما يقوض الثقة في ادعاءاتها الأخرى.

وتؤكد إستونيا مرة أخرى أن السلام المستدام في أفغانستان لا يمكن ضمانه إلا من خلال تسوية سياسية شاملة للجميع تدعم الحماية الدستورية لحقوق جميع سكان أفغانستان، وخاصة النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى أقليات.

وأختتم بالشكر الخاص لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والأمم المتحدة الأوسع نطاقا في أفغانستان، الذين كانت جهودهم لصالح شعب أفغانستان حيوية خلال هذه الفترة من الأزمة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة ليون على إحاطتها الهامة وسط تحديات لم يسبق لها مثيل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولأفغانستان بأسرها. كما نشكر السيدة فروغ والسيدة يوسفزاي على بيانيهما القويين. من المهم جدا لمجلس الأمن أن يسمع أصواتهن ووجهات نظرهن، ولا سيما بشأن مستقبل النساء والفتيات في أفغانستان.

ويشير تقرير الأمين العام (S/2021/759) بحق إلى أن الأفغان عانوا على مدى أجيال من الحرب والمصاعب. ونحن نتفق تماما على أنه يجب عدم التخلي عنهم. ولذلك نرحب بقرار عقد اجتماع وزاري بشأن الحالة الإنسانية لضمان زيادة الدعم المقدم إلى شعب أفغانستان.

لا يمكن تحقيق سلام مستدام في أفغانستان إلا من خلال تسوية سياسية شاملة للجميع. ونحيط علما بأنه قد تم الآن الإعلان عن حكومة مؤقتة في كابُل. إن تشكيل تلك الحكومة يبعث على القلق الشديد. وعلى النقيض من المؤشرات السابقة الصادرة عن حركة الطالبان، فإن الحكومة ليست شاملة للجميع ولا تمثيلية.

يجب أن تكون الحكومة الجديدة شاملة للجميع وتمثيلية، بمشاركة المرأة على نحو كامل ومتساو ومجد. في أفغانستان، مثل أي مكان آخر، لا يمكن أن تكون هناك مقايضة بين الأمن والاستقرار والتقدم وحقوق المرأة. بل على العكس، فإن المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في الحياة العامة يؤديان إلى الأمن والاستقرار، ويعملان كمسار نحو تحقيق التقدم.

وسيحدد سلوك الحكومة الأفغانية وتكوينها نطاق وحجم التعاون والدعم من المجتمع الدولي. كما نؤكد على أنه يجب عدم استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أو مهاجمة أي بلد أو إيواء الإرهابيين أو تدريبهم أو التخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها. وسنحاسب الحكومة الجديدة في هذا الصدد.

وقد لاحظنا تأكيدات الطالبان بأن العاملين الحكوميين، العسكريين والمدنيين على السواء، لن يواجهوا أي نوع من الانتقام. كما ذكر ممثلو الطالبان أن النساء والفتيات سوف يحصلن على فرص العمل والتعليم. وسنتابع عن كثب كيفية ترجمة ذلك إلى أفعال. يجب أن تواصل أفغانستان الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونحث جميع الأطراف على كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني إلى المحتاجين بشكل كامل وآمن وبدون عوائق وفقا للقانون الدولي الإنساني. وندعو جميع الأطراف أيضا إلى كفالة أن يتمكن الأفغان والأجانب الذين يرغبون في مغادرة البلد من القيام بذلك بطريقة آمنة ومنظمة.

لقد تسبب النزاع طويل الأمد والجفاف والجائحة في معاناة إنسانية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفغانستان من أكثر بلدان العالم تعرضا لتغير المناخ والمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وفي هذا الوقت الحرج، من الحيوي الحفاظ على قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار وأداء عملها. وستكون الخيارات التي سنتخذها في الأيام المقبلة بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حاسمة الأهمية. ونحن، كمشارك في الصياغة بشأن

أفغانستان، نشجع زملاءنا أعضاء المجلس على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك الولاية التي لا غنى عنها.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها. وكما قالت، كانت هذه أوقاتاً استثنائية وصعبة، وأود أن أشكرها وأشكر فريقها من خلالها على الشجاعة والتفاني اللذين استجابت بهما أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان.

إننا في وضع جديد. إننا جميعاً نتذكر فترة الحكم السابقة لطالبان، لذلك فإننا نتناولها بوضوح في الرؤية. ولكننا سمعنا أيضاً أن البعض في حركة طالبان قد يريدون الآن نهجاً مختلفاً. لذلك نحن أيضاً منفتحون. وسيتشكل نهجنا وفقاً لما تقوم به طالبان الآن. فالقرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) يحدد الحد الأدنى من توقعات المجلس. وندعو حركة طالبان إلى النأي بنفسها عن الإرهاب والوفاء بالالتزامات التي قطعتها خلال محادثات الدوحة. فمن المصلحة المشتركة لجميع البلدان ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الأخرى وألا تقوض الاستقرار الإقليمي. ويجب علينا جميعاً أن نلزم طالبان بذلك.

ونرحب بالتزامات طالبان بالسماح بالمرور الآمن للمواطنين الأجانب والمواطنين الأفغان الذين يحملون وثائق للسفر. ومرة أخرى، ندعو طالبان إلى ضمان أن تجسد أعمالهم ذلك.

ونحن، أيضاً، نشعر ببالغ القلق إزاء تأثير الأحداث الأخيرة على الشعب الأفغاني. وتضاعف المملكة المتحدة مساعداتها المقدمة لأفغانستان إلى ٢٨٦ مليون جنيه استرليني هذا العام. ونرحب ترحيباً حاراً بالنداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة. ونشجع طالبان على تهيئة البيئة الآمنة اللازمة لتقديم الدعم الإنساني، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول العاملين في مجال المعونة دون عوائق وعدم التدخل في عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وندعو إلى حماية حقوق الإنسان والمكاسب التي تحققت في العقدين الماضيين، ولا سيما تعليم الفتيات وتوظيف النساء وحقوق الأقليات. وأشكر السيدة واجما فروغ والسيدة مالالا يوسفزاي على إحاطتيهما اليوم.

لقد رأينا اليوم في الصحافة صوراً مزعجة للصحفيين الذين تعرضوا للضرب. ونؤكد بوضوحأن تصرفات طالبان يجب أن تكون متسقة مع أقوالهم، وسنعاير نهجنا وفقاً لذلك. والتعيينات المؤقتة التي أعلنتها حركة طالبان في ٧ أيلول/سبتمبر لم تجسد صورة تنوع مناطق البلد ومجتمعاته المحلية أو نسائه، وندعو طالبان إلى اتباع سياسات شاملة ومجتمع شامل للجميع.

وأخيراً، يتشارك أعضاء مجلس الأمن مصلحة مشتركة في التأكد من أن أفغانستان لن تعود إلى فوضى الماضي. ويجب علينا الآن أن نعمل معاً، وسنحتاج إلى أن تواصل أسرة الأمم المتحدة عملها الشجاع. وإنني أشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان ونحن ندخل هذه المرحلة الجديدة. وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل معها.

السيد تيرومرتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة، السيدة ديبورا ليونز، على إحاطتها. وأنضم إلى الآخرين في تقديم دعمنا الثابت للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذه الأوقات العصيبة. وقد دعت الهند باستمرار إلى الاضطلاع بدور مركزي للأمم المتحدة في أفغانستان. وأشكر أيضاً مقدمتي الإحاطتين الأخرتين على ملاحظاتهما وأفكارهما.

لقد شهدنا تغيرات هائلة في الحالة في أفغانستان خلال الشهر الماضي. واجتمع مجلس الأمن ثلاث مرات في آب/أغسطس وأعلن بشكل جماعي عن موقفه من الحالة السائدة. وعلى وجه الخصوص، فإن القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) بشأن أفغانستان يحدد بوضوح توقعات المجلس بشأن مجموعة من المسائل الحاسمة والفورية.

وبوصفنا جيراناً لأفغانستان، يشرفنا أن نترأس اتخاذ قرار كبير ومستشرف للمستقبل في مجلس الأمن بشأن أفغانستان. لقد أخذ في الاعتبار بعض شواغلنا الجماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالإرهاب،

حيث أشار إلى التزام طالبان بعدم السماح باستخدام الأراضي الأفغانية للإرهاب، بما في ذلك من جانب الإرهابيين والجماعات الإرهابية المدرجة في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وشدد على أنه لا ينبغي استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أو مهاجمة أي بلد أو لإيواء الإرهابيين أو تدريبهم، أو التخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها. وكما شهدنا من الهجوم الإرهابي المؤسف الذي وقع في مطار كابُل الشهر الماضي، لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً لأفغانستان. ولذلك بات من المهم احترام الالتزامات التي قطعت في هذا الصدد والالتزام بها.

كما أحاط القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) علماً ببيان طالبان بأن الأفغان سيتمكنون من السفر إلى الخارج دونما معوقات. ونأمل أن يتم التقيد بتلك الالتزامات، بما في ذلك ما يتعلق بمغادرة الأفغان وجميع الرعايا الأجانب بأمن وأمان وانتظام من أفغانستان.

لا تزال الحالة في أفغانستان هشة للغاية. إن الحالة الراهنة تثير قلقنا المباشر بوصفنا جيراناً مباشرين لها وصديقاً لشعبها. وتكثر الشكوك حول مستقبل الشعب الأفغاني وكذلك بشأن استدامة المكاسب التي تحققت على مدى العقدين الماضيين وتعزيزها. وفي ذلك السياق، نكرر التأكيد على ضرورة الإصغاء لأصوات النساء الأفغانيات وتحقيق تطلعات الأطفال الأفغان وحماية حقوق الأقليات. وندعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية على وجه السرعة، ونشدد على ضرورة توفير إمكانية الوصول دون عوائق إلى الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات في ذلك الصدد.

وتدعو الهند إلى إقامة إدارة شاملة في أفغانستان تمثل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. فمن شأن تشكيل عريض القاعدة وشامل وتمثيلي يتم التوصل إليه من خلال تسوية سياسية شاملة ومتفاوض عليها أن يكتسب قبولاً وشرعية دوليين أكبر.

وقد شهدت أفغانستان بالفعل ما يكفي من إراقة الدماء والعنف في السنوات الأخيرة. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يتوحد، ويرتقي فوق أي مصالح حزبية، وأن يقف إلى جانب شعب أفغانستان في رغبته في السلام والاستقرار والأمن في البلد. وعلينا أن نمكن جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات، من العيش في سلام وكرامة.

وعندما أسهم الأمين العام بأفكاره القيمة، خلال المناقشة الأخيرة للمجلس بشأن أفغانستان (انظر S/PV.8834)، شدد على ضرورة أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد عن التطورات المطّردة في أفغانستان. وربما كان من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نلتزم بدعوة الأمين العام، نصاً وروحاً، لمصلحة شعب أفغانستان. ولذلك فإننا ندعو جميع أعضاء المجلس إلى ضمان أن نبقي الشعب الأفغاني نصب أعيننا، عندما نقرر مستقبل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتوقعاته بأن يقف المجتمع الدولي إلى جانبهم في وقت الأزمة هذا.

لقد أسهمت الهند إسهاماً كبيراً على مدى العقد الماضي في تنمية أفغانستان. وفي هذا السياق، نفذت مشاريع إنمائية هندية في مجالات حاسمة هي الطاقة، وإمدادات المياه، والربط بالطرق، والرعاية الصحية، والتعليم، والزراعة، وبناء القدرات. وقد ركزت الهند على رفاه وصالح شعب أفغانستان. وقد اضطلعت الهند بأكثر من ٥٠٠ مشروع إنمائي في كل مقاطعة من مقاطعات أفغانستان الـ ٣٤. كما قدمنا المساعدات الإنسانية من خلال تسليم ٧٥ ألف طن من القمح العام الماضي إلى أفغانستان. ونأمل أن تساعد المشاريع التنموية هذه والتعليم وتنمية الموارد البشرية التي قدمتها الهند على مر السنين في الإسهام بتطوير نظام سياسي شامل للجميع وتقدمي.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية الثلاث زائداً واحداً (مجموعة ٣+١)، وهي تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر.

نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليون على إحاطتها عن آخر التطورات في أفغانستان. وتكرر مجموعة ٣ +١ دعمها للممثلة الخاصة والموظفين المتفانين في الأمم المتحدة، وتشكرهم على جهودهم في مساعدة الشعب الأفغاني الصنديد في هذا الوقت العصيب في بلده. ونود أيضا أن نشكر السيدة وازمه فروغ، مؤسسة منظمة

دراسات المرأة والسلام، والسيدة ملالا يوسفزاي، المؤسسة المشاركة ورئيسة مجلس إدارة صندوق ملالا، على مساهمتيهما في مناقشة اليوم.

لا تزال مجموعة ٣ +١ تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان. ونظرا لإلحاحية المسألة وعدم الوضوح حول الكيفية التي تتطور بها الأيام والأشهر والسنوات المقبلة، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية، ينبغي إعطاء الأولوية لوصول المساعدات الإنسانية. ومن المهم أن تضمن طالبان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وموظفي المساعدة الإنسانية، فضلا عن حرية تنقل هؤلاء الموظفين، رجالا ونساء على السواء، للوصول إلى المحتاجين. ونلاحظ نية الطالبان المعلنة في التعاون لضمان استمرار وصول المساعدة الإنسانية.

ترحب مجموعة ٣ +١ بالاجتماع الوزاري الرفيع المستوى المعني بالحالة الإنسانية في أفغانستان والذي سيعقد في ١٣ أيلول/سبتمبر في جنيف، وتأمل أن يحشد الاجتماع الموارد اللازمة لمساعدة شعب أفغانستان. وتقر مجموعة ٣ +١ بجهود البلدان المجاورة لاستضافة عدد كبير من اللاجئين الأفغان. ونشدد على ضرورة دعم المجتمع الدولي لتلك البلدان.

وتلاحظ مجموعة ٣ +١ إعلان حركة طالبان في ٧ أيلول/سبتمبر عن تشكيل حكومة مؤقتة. ومع ذلك، نشجب افتقار طالبان إلى الشمولية. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يكرر دعواته إلى طالبان لبذل جهود متواصلة من أجل التمسك بالسلام وقطع العلاقات مع الجماعات الإرهابية والجماعات التابعة لها، والدخول في حوار هادف مع جميع شرائح المجتمع، حتى تصبح أفغانستان ملاذا للسلام.

من الحيوي مشاركة النساء والشباب والأقليات العرقية بغية ضمان إحلال السلام الدائم وإعادة البناء الناجحة بعد انتهاء الصراع. ومن المهم التشديد على أن السعي إلى السلام يجب أن يشمل احترام حقوق الإنسان للأفغان، ولا سيما حقوق المجموعات التي ذكرتها من فوري. وعلاوة على ذلك، يجب ضمان الحصول على التعليم والعمل والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات.

إن تولي طالبان السلطة ينطوي على أثار واسعة تمتد إلى خارج حدود أفغانستان. وفي ضوء الحالة الراهنة، تخشى البلدان المجاورة وأصحاب المصلحة الإقليميون عدم الاستقرار وما يصاحب ذلك من خطر تصدير الإرهاب. وينبغي للمجلس أن يولي الاعتبار الواجب لتلك الشواغل المشروعة. وتشجع مجموعة ٣ +١ بلدان المنطقة على تعزيز تعاونها لتهيئة ظروف أكثر استقرارا تؤدي إلى حل سلمي للحالة في أفغانستان وتحسين الأمن الإقليمي.

وإذ ننتقل الآن إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ما فتئت مجموعة ٣ +١ ملتزمة بدعم السلام الدائم والتنمية وحقوق الإنسان في أفغانستان. ونحن على استعداد للمشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة.

في الختام، تؤكد تونس وكينيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر تضامنها الراسخ مع أبناء شعب أفغانستان في هذا الوقت من عدم التيقن. ونؤكد من جديد دعمنا لرؤيتهم لبلد مسالم وتقدمي.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركتكم الشخصية، سيدتي الرئيسة، في جلسة اليوم.

في ١١ أيلول/سبتمبر، ستكون قد انقضت ٢٠ سنة بالضبط على الأحداث المأساوية التي وقعت في نيويورك، عندما أزهقت ما يقرب من ٣٠٠٠ روح بريئة. ونشكر الممثلة الدائمة لندا توماس غرينفيلد والزملاء الآخرين من البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية على إتاحة الفرصة لحضور مراسم التأبين اليوم في ١١ أيلول/سبتمبر لإحياء ذكرى الضحايا الأبرياء لذلك العمل الوحشي. ونعرب عن تعازينا لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية ولأسر الذين فقدوا أحباءهم.

إن الإرهاب شر أساسي ولا يمكن القضاء عليه إلا من خلال الجهود المشتركة، التي ينبغي ألا تقتصر على الأوضاع السياسية. إن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر لها تأثير مباشر على موضوع جلسة اليوم، حيث كانت بداية الحملة التي دامت ٢٠ عاما في أفغانستان.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديبورا ليونز، على ما قدمته من أفكار ثاقبة وتقييم للحالة في أفغانستان. واستمعنا باهتمام أيضا إلى ممثلتي المجتمع المدني، السيدة وزمه فروغ والسيدة ملالا يوسفزاي. ونرحب بإتاحة الفرصة اليوم لممثلي بلدان المنطقة للكلام بشأن مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لهم.

نتابع جميعا عن كثب الحالة المتغيرة بسرعة في أفغانستان. وتعقد جلسة اليوم على خلفية إعلان الطالبان في ٧ أيلول/سبتمبر عن حكومتها المؤقتة. ويجري الآن إنشاء هياكل جديدة للسلطة. وما زلنا نثق بأن تلك الهياكل ستكون شاملة للجميع وتكرس مصالح جميع الأفغان والقوى العرقية السياسية، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام. وما زلنا نؤكد اهتمامنا بالحفاظ على الاستقرار في أفغانستان. وهذا هو هدفنا الرئيسي، وهو هدف نتشاطره جميعا. ولا يمكننا أن نتجاهل الحالة في الميدان، أو الواقع الجديد.

ومع ذلك، لم تظهر الأسباب الجذرية للحالة الجديدة بين عشية وضحاها. وتبين الأحداث الأخيرة بوضوح أن الأفغان لن يقبلوا بإدارة خارجية تدير تنمية بلدهم. فالأفغان أنفسهم وحدهم هم الذين يمكنهم تقرير مصير بلدهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ القرارات على أساس شامل، مع مراعاة مصالح جميع شرائح المجتمع، أي جميع المجموعات العرقية، مع ضمان حقوق المرأة واحترام حقوق الإنسان الأساسية بطبيعة الحال.

لقد تابعنا خطوات الحكومة الجديدة، التي أعلنت أنها ستعمل على إنهاء القتال وإحلال النظام في البلد. وأعلنت عفوا عن العاملين في الحكومة، وتعتزم التصدي لتجارة المخدرات. لقد سمعنا عن ضمانات الأمن للدبلوماسيين. ونحن على ثقة بأن سلامة موظفي الأمم المتحدة، وكذلك أمن مرافقها في أفغانستان، ستكون مضمونة أيضا.

في هذه المرحلة، من المهم للغاية التركيز على القضايا الأكثر إلحاحا، ولا سيما تلك المرتبطة بتقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب لجميع المحتاجين. ووفقا لما لدينا من معلومات، لم يواجه العاملون في المجال الإنساني أنفسهم مشاكل خطيرة في تقديم المساعدة. وتبذل الجهود لبناء علاقة مع السلطات الجديدة في جميع أنحاء البلد لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية. ينبغي في المقام الأول تقديم الدعم المالي لتعزيز جهود العاملين في المجال الإنساني. ونحن على ثقة بأن المانحين الرئيسيين سيقدمون المساعدة اللازمة للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان، ليس بالأقوال فقط بل أيضا بالأفعال.

كما يتبين من الحالة، وعلى الرغم من تدفقات التمويل التي لا نهاية لها والوجود العسكري الأجنبي طوال السنوات العشرين الماضية، لم تُحسم حتى الآن مشكلتا الفقر ونقص الغذاء في أفغانستان وغير ذلك من القضايا الملحة. وأضحى التصدي لتلك المشاكل في الظروف الراهنة أكثر صعوبة، نظرا للافتقار أساسا إلى التمويل. البلد على شفا الانهيار الاقتصادي. إذ أن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لا يبشر بالخير بالنسبة للمستقبل. بل على النقيض من ذلك، سيؤدي حتما إلى زعزعة الاستقرار وإلى حدوث أزمة إنسانية أكبر، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تفاقم أزمة الهجرة في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ونحن على ثقة بأن الوصول إلى الأصول المجمدة في أفغانستان سيصب في مصلحة الشعب الأفغاني.

على مر السنين، استمر بلا هوادة التهديد الذي يشكله الإرهاب والمخدرات. وكما كان الحال في الماضي، يساورنا القلق إزاء الوجود المستمر في البلد لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان، الذي يمكن أن تنتشر أنشطته الإرهابية عبر حدود أفغانستان وتعرض أمن الدول المجاورة في آسيا الوسطى وخارجها للخطر. ولا يهتم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان، ولا يزال يسعى إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة خلافة عالمية. ومن مصلحتنا الحيوية ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى مرتعا للإرهاب.

ويجب أن يشكل خطر تسلل المقاتلين إلى المنطقة، بما في ذلك تسترهم كلاجئين، شاغلا لجيراننا في وسط آسيا. ونحن على اتصال

منتظم بجميع بلدان وسط آسيا الخمس. إن التعاون بين المنظمات الإقليمية – منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، بما في ذلك الفريق العامل المعني بأفغانستان التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي والآلية المستكملة التابعة لفريق الاتصال بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان – أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وترتبط مشكلة إنتاج المخدرات الأفغانية وتهريبها ارتباطا وثيقا بالإرهاب. ولا تزال أفغانستان أكبر مورد للمواد الأفيونية. وينتج أكثر من ثلثي مقاطعات البلد المخدرات. لقد ذكرنا هذه المسألة عدة مرات، ولكن لا أحد يريد أن يسمع عنها. إن التغطية الضعيفة إلى حد ما عادة لهذا الموضوع في تقارير الأمين العام مدعاة للإحباط. ومن الواضح أيضا أن جهود الحكومة السابقة لمكافحة هذه الآفة لم تكن كافية. وعلاوة على ذلك، ازداد حجم الزراعة زيادة كبيرة. ونأمل أن تتمكن السلطات الجديدة من حل هذه المشكلة، كما ذكرت، من أجل تجنيب المنطقة مخاطر المخدرات القادمة من أفغانستان.

ونرى أن الحالة في أفغانستان تجري مناقشتها الآن في جميع المنابر الدولية تقريبا، والمقترحات الرامية إلى إنشاء منابر جديدة تتكاثر. إذ تحاول دول كثيرة، بما فيها دول بعيدة عن المنطقة، أن تعجل في إيجاد حل للمشكلة الأفغانية باستخدام استجابات معتادة وتطبيق تفسيراتها. لقد ارتكبت بالفعل أخطاء كثيرة، وتعين على الشعب الأفغاني أن يدفع ثمنها. وندعو إلى التحلي بالصبر واتباع نهج متوازن ومدروس يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة. فتكرار أخطاء الماضي سيكون أكثر تكلفة بكثير.

والاتحاد الروسي، من جانبه، لا يزال مهتما بتحقيق استقرار أفغانستان بسرعة وتعافيها بعد انتهاء النزاع. ونود التأكد من أن هذا البلد لا يشكل أبدا تهديدا للمنطقة والعالم.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر مقدمات الإحاطات على بياناتهن والتزامهن وأن أشيد بهن. إن حضور ثلاث نساء على وجه الخصوص – السيدة وزمه فروغ، والسيدة ملالا يوسفزاي، والممثلة الخاصة ليونز – أمام مجلس الأمن يذكرنا اليوم بأنه يجب عدم نسيان المرأة في الأزمة الأفغانية، بل يجب أن تكون في صميم أي حل.

وأود أن أعرب عن دعمنا الكامل لديبورا ليونز. كما أود أن أحيي شجاعة وتصميم أفرقة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وإلى جانب ذلك، جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان. من لا يزالون هناك يعملون في سياق أمني وإنساني متدهور للغاية. ويجب أن تكون سلامتهم شاغلا دائما لنا جميعا. ويذكرنا تقرير الأمين العام (S/2021/759) بذلك ونحن نتفاوض على تجديد ولاية البعثة.

إن مطالب المجتمع الدولي من حركة الطالبان واضحة للغاية. وقد وردت صراحة في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) وكررتها فرنسا وشركاؤها الأوروبيون في مناسبات عديدة.

والمطلب الأول هو المغادرة الآمنة من دون عوائق للأفغان والمواطنين الأجانب الذين يرغبون في مغادرة البلد. وهذا أمر أساسي في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي أيدته فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد قطعت حركة الطالبان التزامات محددة في هذا الصدد في بيانها الصادر في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢١، ويجب عليها أن تفي بتلك الالتزامات. نحن نعمل مع جميع الشركاء المعنيين، بمن فيهم جيران أفغانستان، لكفالة وفائها بها. وتتمثل إحدى الأولويات في أن يتمكن الراغبون في مغادرة أفغانستان من القيام بذلك عن طريق مطار كابُل، حيث يجب أن يكون الوصول إليه آمنا ومأمونا وبدون عوائق.

والأولوية الثانية هي كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء أفغانستان. ولا تزال الحالة على أرض الواقع تزداد سوءا. إذ يعتمد الآن نصف السكان الأفغان تقريبا على المعونة الإنسانية الخارجية. وستشارك فرنسا في الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في جنيف في ١٣ أيلول/سبتمبر وستسهم في الجهود الدولية المبذولة لمساعدة الشعب الأفغاني. ولكن المعونة لا تعني شيئا إذا لم تصل إلى جميع من هم في أمس الحاجة إليها. ويجب كفالة حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي. وقد قطعت حركة الطالبان التزامات

في هذا الصدد. غير أن الكلمات لا تكفي؛ ونتوقع إجراءات وضمانات ملموسة. ويجب أن تكون العاملات في المجال الإنساني قادرات على إنجاز مهامهن.

ويجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. كما أننا لن نتنازل عن احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات. لقد استمعنا إلى شهادتين مؤثرتين من السيدة فروغ والسيدة يوسفزاي. وذكرتنا – كل منهما بطريقتها المميزة وبقصتها الخاصة بها – بشجاعة النساء والفتيات الأفغانيات اللواتي ناضلن من أجل حقوقهن على مدى السنوات العشرين الماضية. إن حماية هذه المكاسب أولوية قصوى، ولن يفلت منتهكو هذه الحقوق من العقاب.

ويجب أن تتمكن الفتيات من مواصلة الذهاب إلى المدرسة والتطلع إلى شغل مناصب قيادية. ويجب أن يتمكن كبار السن من مواصلة العمل والتمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية بدون عوائق. نحن نعرف تصميم المرأة الأفغانية وسندعمها في كفاحها في المستقبل كما فعلنا في الماضي.

ويجب ألا تصبح أفغانستان ملاذا للجماعات الإرهابية مرة أخرى. ونطالب حركة الطالبان بأن تقطع جميع الروابط المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك الروابط المالية، مع الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة.

وما فتئت فرنسا تؤكد أنها ستدعم تشكيل حكومة انتقالية تمثل الشعب الأفغاني ككل وتلبي احتياجات السكان. ومن الواضح أن تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة التي أعلنتها حركة الطالبان بالأمس لا يفي بهذا الشرط على الإطلاق.

وفي الختام، ستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل للشعب الأفغاني، وستكون يقظة لكفالة احترام الالتزامات التي قطعتها حركة الطالبان على نفسها وحولتها إلى عمل ملموس على أرض الواقع.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة ديبورا ليونز والسيدة ملالا يوسفزاي والسيدة وازما فروغ على إحاطاتهن. إن بلدي يقدر شهادتهن تقديرا عاليا، وأنا متأكد من أن البلدان الأخرى تقدرها ذات التقدير.

وأمام مجلس الأمن اليوم مهمة هامة تتمثل بالنظر في دور الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في دعم أفغانستان في التغلب على الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية المعقدة. وأعرب عن تقدير بلدي لعمل البعثة. وجهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وتيسير المساعدة الإنسانية أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتوضح شهادة مقدمات الإحاطات أن الشعب الأفغاني يحتاج إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. وتتضامن المكسيك مع الشعب الأفغاني وتكرر استعدادها لتقديم المساعدة لدواع إنسانية إلى مَن تتعرض حياتهم لخطر وشيك أو يتعرضون لخطر الأذى البدني. ومن الأمثلة على ذلك الحماية الإنسانية واللجوء الممنوحين للعاملين في وسائط الإعلام وأسرهم، وكذلك لفريق الحالمات الأفغانيات. ونشيد بجميع الدول التي استضافت اللاجئين ونؤكد مجددا أهمية احترام القانون الدولي للاجئين.

وكما أوجزت الممثلة الخاصة ليونز، فإن الحالة الإنسانية تبعث على الأسى. ففي الفترة بين شهري كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، شرد ٥٥٠ ٠٠٠ شخص.

وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن واحدا من كل ثلاثة أشخاص يعاني من انعدام الأمن الغذائي، الذي تفاقم جراء الجفاف، كما تشير التقديرات إلى أن خمسين في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية بدرجة ما. ومن الجلي أن هناك حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، ومع ذلك تستمر الهجمات على العاملين في المجال الإنساني بلا هوادة. وعلاوة على ذلك، هناك تقارير تفيد بتقييد نشاط العاملات في المجال الإنساني إذا لم يكن برفقة رجل. وتكرر المكسيك الدعوات إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية

دون قيود. وسنتابع عن كثب الاجتماع الوزاري الذي سيعقده الأمين العام في ١٣ أيلول/سبتمبر لتقييم الحالة الإنسانية في أفغانستان.

إن قمع الاحتجاجات الشعبية – وخاصة احتجاجات النساء – والاعتقالات العنيفة وعمليات الإعدام واضطهاد العاملين في وسائط الإعلام وتأثير ذلك على المدنيين، كلها أمور تجعل الحكم الشامل للجميع الذي يلبي جميع تطلعات الشعب الأفغاني مسألة ملحة. ومن المهم أن يكفل من يحكمون في أفغانستان حقوق المدنيين ويحترموا الالتزامات الدولية.

وقد دعت المكسيك وأيرلندا، بصفتهما الرئيستين المشاركتين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الحكومة الأفغانية المقبلة ذات مرة إلى إشراك المرأة مشاركة كاملة وفعالة. ونأسف لأن هذه الدعوة لم تلق استجابة في تشكيل حكومة تصريف الأعمال.

وتماشيا مع القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، فإننا نوجه النداءات التالية: أولا، كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وغير مشروط، وسلامة جميع العاملين في المجال الإنساني وفقا للقانون الدولي الإنساني؛ ثانيا، كفالة حرية مغادرة أفغانستان بأمان ودون قيود لأي شخص يرغب في ذلك؛ ثالثا، احترام حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الأفغان وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار ؛ رابعا، التأكد ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى منبرا أو ملاذا آمنا للإرهابيين أو مصدرا للتهديدات لأمن البلدان الأخرى.

وختاما، تعدُّ زيارة أعضاء المجلس صباح اليوم إلى النصب التذكاري لضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر بمثابة تذكير بأهمية مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وفقا للقانون الدولي. ويجب أن نقف متحدين في هذه المعركة لا لإحياء ذكرى الذين ماتوا في ذلك اليوم فحسب، بل أيضا تخليدا لذكرى جميع الضحايا الذين سقطوا بسبب تلك الآفة، بمن فيهم ضحايا الهجوم الشنيع الذي وقع في مطار كابُل.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر أيرلندا على عقد هذه الجلسة الهامة، وأشكر وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا على رئاسته لها. وأشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها الشاملة. ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وموظفي الأمم المتحدة الآخرين في الميدان في هذه الأوقات العصيبة. ونشكر أيضا السيدة فروغ والسيدة يوسفزاي على مشاركتنا قصصهما وأفكارهما. وأرحب بممثلي أفغانستان وتركيا وكازاخستان وباكستان وإيران في هذه الجلسة.

وما فتئنا نتابع عن كثب الحالة في أفغانستان وآثارها على البلد والناس في الميدان – الأفغان والرعايا الأجانب وموظفي الأمم المتحدة.

وندين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في كابُل ونعرب عن عميق تعازينا للبلدان المتضررة وأسر الضحايا. ويحدونا أمل صادق في أن تستقر الحالة في البلد قريبا لصالح الشعب الأفغاني وتحقيقا للسلام والاستقرار في المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة لأفغانستان.

وفي ضوء التطورات الحالية، أود أن أبرز ما يلي.

أولا، الأولوية الآن هي كفالة النظام والأمن في البلد، فضلا عن سلامة وأمن ورفاه جميع الأشخاص في الميدان. وندعو جميع الأطراف المعنية في أفغانستان إلى الامتناع عن استخدام القوة واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتمشيا مع القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). ويجب كفالة سير العمل المعتاد للبنى التحتية والخدمات الأساسية التي لا غنى عنها للسكان المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

ونلاحظ البيانات الصادرة عن الأطراف المعنية بشأن مواصلة كفالة المرور الآمن للأفغان والرعايا الأجانب الراغبين في مغادرة البلد. ونشعر بقلق بالغ إزاء الحوادث الأمنية المتصلة بموظفي الأمم المتحدة في أفغانستان في الأيام الأخيرة، كما هو مبين في تقرير الأمين العام

(S/2021/759). ويجب كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والرعايا الأجانب والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.

ثانيا، من الضروري تعزيز تسوية سياسية شاملة للجميع لضمان استقرار البلد وتنميتها. وندعو جميع الأطراف المعنية في أفغانستان إلى مواصلة الانخراط في الحوار وحل خلافاتها وتعزيز المصالحة والوئام الوطنيين. ومن المهم بنفس القدر ضمان المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة والشباب في المجال السياسي وجميع جوانب المجتمع الأخرى.

ثالثا، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتصدي للتحديات المتزايدة المتصلة بالحالة الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي والإرهاب والمهاجرين واللاجئين وجائحة فيروس كورونا والاتجار بالمخدرات. وتؤثر الأزمة الإنسانية في أفغانستان على ١٨ مليون نسمة حاليا، أي نصف سكان البلد. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق إلى من يحتاجها من الشعب الأفغاني. ونأمل أن تضاعف الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون والدوليون جهودهم لدعم السلام وإعادة إعمار أفغانستان، ولا سيما في التصدي للتحديات الإنسانية الراهنة.

رابعا، نود أن نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونؤكد أهمية ضمان أمن وسلامة البعثة وجميع أفرادها – الدوليين والوطنيين على حد سواء. وفي الفترة المقبلة، سيتعين النظر بعناية في ولاية البعثة في ضوء الحالة الراهنة. وسنعمل عن كثب مع أعضاء المجلس الآخرين في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف المعنية في أفغانستان إلى التعاون الكامل وتهيئة الظروف المواتية للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتنفيذ ولايتهما لصالح شعب أفغانستان وتنمية البلد.

وفي الختام، تود فييت نام أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لمساعي تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها. وأود أن أشكر من خلالها فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأكمله على عمله والتزامه، لا سيما خلال هذه الأسابيع القليلة الصعبة للغاية. وأشكر ملالا يوسفزاي، كالمعتاد، على شجاعتها ومخاطبتها مجلس الأمن. فأفكارها وتجاربها لا تُقدر بثمن. وأشكر أيضا وزمه فروغ على مشاطرتها آرائها وعملها البالغ الأهمية في تعزيز إدماج المرأة ومشاركتها الهادفة في الحياة المدنية الأفغانية.

في ٣١ آب/أغسطس، بدأ فصل جديد لعملنا مع أفغانستان. وفي ظل هذه البيئة الصعبة والمتغيرة، تحتاج أفغانستان إلى الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أكثر من أي وقت مضى. وقد حظيت السفيرة توماس – غرينفيلد بشرف الاجتماع بشكل فردي مع ملالا في الأسبوع الماضي. فأنشطتها الدعوية تذكير مؤثر بما هو على المحك بالنسبة للنساء والفتيات في المستقبل.

إن ملايين الأطفال الأفغان، ولا سيما البنات، خارج فصول الدراسة. فقد أجبر نحو ٣٠٠ ٠٠٠ طفل على مغادرة ديارهم. وتتوقع اليونيسف أن مليون طفل دون سن الخامسة قد يواجهون قريبا سوء تغذية حادا. وربما يموتون جوعا.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب أفغانستان. فنحن، بصفتنا أكبر مانح على الإطلاق للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، نساعد شركاءنا في الميدان على توفير الغذاء والحماية والمأوى والرعاية الصحية الأساسية والمياه والصرف الصحي وخدمات النظافة الصحية وتقديم المعونة الإنسانية الأكثر حيوية للأفغان.

غير أن الاحتياجات هائلة، وفي هذه اللحظة، وبينما حدث انخفاض كبير في البصمة الدبلوماسية في جميع أنحاء البلد، تضطلع الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية يتعين عليها أن تؤديه. فنحن بحاجة إلى أن تساعد الأمم المتحدة في منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وأن تسعى إلى المساءلة عما وقع منها بالفعل. إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة لحماية الأطفال والمدنيين. ويجب على الأمم المتحدة أن

تساعد في تنسيق المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ولذلك فإن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، سواء في كابُل أو من خلال مكاتبها الميدانية، ضروري للغاية. ويساورنا قلق بالغ في نفس الوقت إزاء سلامة وأمن موظفي البعثة الميدانيين وقدرة موظفات الأمم المتحدة على القيام بنفس العمل الذي يسمح لنظرائهن من الرجال بالقيام به وإيصال المعونة الإنسانية.

أولا، تغضبنا التقارير التي تفيد بأن أعضاء حركة طالبان قاموا بأعمال انتقامية ضد موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد. فهذا ببساطة أمر غير مقبول. وندعو قيادة طالبان إلى كفالة امتثال أعضاء الحركة على جميع المستويات لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لاحترام الاستقلال والحياد التشغيليين للأمم المتحدة وموظفيها الدوليين والوطنيين.

ونحن نؤيد بقوة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وعناصر أخرى من خدمات الأمن والحماية في الأمم المتحدة، ونستكشف سبلا إضافية لتعزيز الحماية لموظفي البعثة وأسرهم، الذين تظل سلامتهم وأمنهم أولوية عليا ومشتركة بين الدول الأعضاء وشركائنا في الأمم المتحدة.

ثانيا، استمعنا كذلك إلى تقارير تفيد بأن بعض النساء، بمن فيهن موظفات الأمم المتحدة وموظفات شركاء الولايات المتحدة في التنفيذ، ممنوعات من المجيء إلى المكاتب أو يطلب منهن الدخول إلى أماكن عملهن مع مرافق من الذكور. إن تسمية هذه الحوادث المبلغ عنها بأنها شائنة سيكون تبخيسا. فيجب أن يكون جميع موظفي الأمم المتحدة قادرين على القيام بعملهم من دون عبء لا مبرر له ومن دون تمييز فيما يتعلق بالهوية.

ثالثا، ندعو طالبان إلى السماح للمنظمات الإنسانية بمواصلة عملها الحيوي في أفغانستان. ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والجفاف على الصعيد الوطني وسوء التغذية الحاد الذي يهدد الكثير من أطفال البلد، فإن جهود برنامج الأغذية العالمي الرامية إلى إنشاء جسر جوي إنساني جهود حاسمة لضمان تقديم المعونة الغذائية من دون انقطاع.

وأود أن أختتم بتوجيه الخطاب مباشرة إلى طالبان. فكما ورد في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي اتخذناه في ٣٠ آب/أغسطس، يتوقع مجلس الأمن أن تفي حركة طالبان بجميع التزاماتها. ويشمل ذلك تيسير المرور الآمن للأفغان والأجانب الذين يرغبون في مغادرة أفغانستان. ويجب على جميع الأطراف أيضا أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية المدنيين.

وإذا ما أوفت حكومة أفغانية جديدة بالتزاماتها وتعهداتها وأضفت مزيدا من الاستقرار على البلد والمنطقة وبرهنت على شمول حقيقي وحمت مكاسب العقدين الماضيين، فإننا سنعمل معها. ولكننا لن نفعل ذلك على أساس الثقة أو الإيمان وحدهما.

فحركة طالبان تسعى إلى الحصول على الشرعية والدعم الدوليين. ورسالتنا بسيطة. أي شرعية ودعم يجب أن يُكتسبا. والمعايير التي وضعها المجتمع الدولي واضحة. ونحن نراقب عن كثب لنرى أن تلك المعايير قد استوفيت.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولا وقبل كل شيء أرحب بكم، سيدي الرئيس، إذ أتيتم إلى نيويورك لترؤس جلسة اليوم، وأرحب بحضور ممثلي باكستان وبلدان أخرى في المنطقة المعنية. وأشكر الممثلة الخاصة ديبورا ليونز وممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم.

لقد شهدت أفغانستان، بوصفها حضارة قديمة في آسيا الوسطى، التقلبات العديدة للحياة على مدى السنوات العشرين الماضية. فقد كان التطور السلمي في أفغانستان محفوفا بتقلبات ومنعطفات وتحديات، وعانى الشعب الأفغاني معاناة هائلة. وبعد مرور عشرين عاما، لم تحقق الفصائل الأفغانية المختلفة الوحدة، والأدهى من ذلك أنها شهدت خلافاتها الداخلية تتعمق وتتوسع. ومرة أخرى، وبعد مرور ٢٠

عاما، لم يتم القضاء على القوى الإرهابية في أفغانستان، وأصبحت المنظمات الإرهابية جريئة ومتفشية على نحو متزايد. وعلى مدى ٢٠ عاما، حرم الشعب الأفغاني من التنمية والكرامة وظل يتأرجح بين الفقر وعدم الاستقرار. إن التاريخ وحده هو الذي يمكن أن ينصف ما حدث في أفغانستان على مدى السنوات العشرين الماضية.

غير أن التغييرات المفاجئة الأخيرة في أفغانستان تذكرنا مرة أخرى بأن التدخلات العسكرية وسياسات القوة لا يمكن أن تحقق الشعبية، وأن النماذج والتحولات الديمقراطية الأجنبية يصعب أن تجد موطئ قدم. إن ما فعلته البلدان ذات الصلة في أفغانستان في السنوات العشرين الماضية قد انتهى بالفشل.

فينبغي لها أن تفكر بجدية في ذلك وأن تصحح أخطاءها في الوقت المناسب بدلا من هجر صنيعتها من المشاكل، تاركة تلك المشاكل لأفغانستان وبلدان أخرى في المنطقة. فهي تتحمل، في نهاية الأمر، مسؤوليات أفغانستان السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية التي لا مفر منها، وهي ملزمة أكثر من غيرها من البلدان بمساعدة أفغانستان على الحفاظ على الاستقرار ومنع الفوضى والشروع في السير على طريق السلام وإعادة الإعمار. وينبغي لها أن تفي بإخلاص بالتزاماتها تجاه الشعب الأفغاني وأن تتخذ إجراءات ملموسة للمشاركة في جهود المجتمع الدولي للمساعدة في أفغانستان.

ففي الوقت الذي نتكلم فيه، تجد أفغانستان نفسها مدفونة تحت الأنقاض وفي حالة خراب، وتنتظرها مهام إعادة إعمار عديدة. فقد أعلنت حركة طالبان في أفغانستان تشكيل حكومة مؤقتة كخطوة ضرورية نحو استعادة النظام والبدء في إعادة الإعمار بعد الحرب. فقد أنشئت الحكومة المؤقتة، وفقا لحركة طالبان الأفغانية، لاستعادة النظام الاجتماعي والاقتصادي في أقرب وقت ممكن.

ونأمل أن تتعلم طالبان الدروس من التاريخ وأن تفي بالتزاماتها وأن توحد جميع المجموعات والفصائل العرقية وأن تبني هيكلا سياسيا عريض القاعدة وشاملا وأن تتبع سياسات داخلية وخارجية معتدلة وحكيمة وأن تحمي حقوق المرأة والطفل وأن تكافح بحزم القوى الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها وأن تطور علاقات ودية وتعاونية مع البلدان الأخرى، ولا سيما جيرانها.

فأفغانستان اليوم تقف عند مفترق طرق تاريخي هام. ونأمل مخلصين في أن تتمكن أفغانستان من اتخاذ الخيار الصحيح وإيجاد مسار إنمائي يناسب ظروفها الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، أن يقوم بدور بناء في إعادة بناء السلام في أفغانستان على أساس احترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية، محترما إرادة الشعب الأفغاني وملتزما بمبدأ عملية يقودها الأفغان ويملكون زمامها.

وينبغي إجراء أن يكون هناك المزيد من الحوار والتوجيه مع القوى الجديدة في أفغانستان، وينبغي لنا أن نحذر من تصور افتراضات، أو الأسوأ من ذلك، خلق صعوبات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث طالبان ويساعدها على تحمل المسؤولية عن التزاماتها في مجالات السياسة والتنمية ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات وحقوق الإنسان. وينبغي له، بصفة خاصة، أن يمنع أفغانستان من أن تصبح مهدا جديدا للإرهاب أو مركزا للإرهابيين. وينبغي لجميع البلدان أن تتخلى عن ازدواجية المعايير وينبغي لها، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، أن تكافح بحزم جميع القوى الإرهابية مثل تنظيم الدولة والقاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، لمنع هذه الجماعات من التكتل وإثارة المتاعب في أفغانستان.

إن الصين ترحب بالاجتماع الذي اقترحه الأمين العام غوتيريش بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان والمقرر عقده في جنيف يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، على أمل أن يكثف المجتمع الدولي – ولا سيما البلدان المانحة الرئيسية – تقديم المساعدة إلى أفغانستان. في الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أفغانستان على الاستفادة من مزاياها من حيث الثروات الطبيعية والموقع الجغرافي والموارد البشرية، وتمكينها من التعاون الإقليمي وتنفيذ الأنشطة التعاونية، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين رفاه شعبها. ويعدُّ تجميد الأصول الأفغانية في الخارج من الأسباب الرئيسية للصعوبات

الاقتصادية الحالية في البلد. إن هذه الأصول ملك لأفغانستان وينبغي استخدامها لصالحها وليس أن تكون وسيلة ضغط أو للتهديد أو لفرض القيود عليها.

وترتبط الحالة في أفغانستان ارتباطا وثيقا بالسلام والتنمية في المنطقة بأسرها. وعلى مر السنين واصل جيران أفغانستان القريبون والإقليميون دعم خيارات البلد في مجالات السلام والمصالحة والتعمير وبذلوا جهودا كبيرة لتعزيز السلام والتنمية في أفغانستان. وما تزال تلك البلدان في الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب وانتشاره، فضلا عن مكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود ونزوح اللاجئين والمهاجرين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتفهم الصعوبات التي تواجهها وأن يحترم تضحياته وأن يدعم جهوده.

وعقد بالأمس اجتماع لوزراء الخارجية بين البلدان الستة المجاورة لأفغانستان، جرت فيه مناقشات متعمقة بشأن مواضيع مثل الحالة الراهنة في أفغانستان والوقاية من الجائحة ومكافحتها وفتح الموانئ وأنظمة وضوابط الهجرة والمساعدة الإنسانية ومكافحة الإرهاب والأمن والتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات من بين أمور أخرى. وتم التوصل إلى توافق في الآراء على عدد من المسائل واتفق الجميع على معالجة الشواغل المشتركة وتعزيز الاتصال والتنسيق بين الدول لتهيئة بيئة تمكن من استعادة الاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان.

وما فتئت الصين، بوصفها جارة قريبة، تحترم دائما سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية وتتقيد بمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية وتتبع سياسة ودية إزاء جميع الأفغانيين. لتلبية احتياجاتها الفورية ستتبرع الصين بثلاثة ملايين جرعة لقاح في المرحلة الأولى تليها مساعدات طارئة من الأغذية والإمدادات واللقاحات والأدوية بقيمة ٢٠٠ مليون ين. وعندما يتحقق الأمن وتتوفر الشروط الأخرى ستقدم الصين المساعدة لأفغانستان في إنشاء مشاريع من شأنها تحسين سبل العيش، علاوة على تقديم أفضل دعم ممكن لها في إعادة الإعمار السلمي والتنمية الاقتصادية.

وفي ظل الظروف الراهنة، تؤيد الصين الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور أكبر في تخفيف الأزمة الإنسانية في أفغانستان ومساعدة البلد على تحقيق انتقال سلس والمضي في مسار التنمية السلمية في أقرب وقت ممكن. وتقدر الصين عمل الممثلة الخاصة ليونز وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونتطلع إلى إجراء دراسة ومناقشات متعمقة مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل التوصل إلى ترتيبات مناسبة للمرحلة المقبلة من وجود الأمم المتحدة في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد إسحاقزاي (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات السابقين على بياناتهم الثاقبة، خاصة مواطنة بلدي وزمه فروغ على إيصال صوت المرأة الأفغانية ونداءاتها إلى مجلس الأمن.

بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على بدء رئاسة أيرلندا، وأن أعرب عن تقديري العميق لأيرلندا لدعمها القوي لأفغانستان ولا سيما للنساء والفتيات الأفغانيات. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء المجلس على اهتمامهم المستمر بالحالة في بلدي وأن أطلب منهم أن يحافظوا على وحدتهم في تقديم الدعم للشعب الأفغاني ولحقوقنا وحريتنا. ونعرب عن امتناننا العميق للعمل المنقذ للحياة الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظومة وكالات الأمم المتحدة. ونشيد بقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز وفريقها. لقد بينت إحاطتها الشاملة اليوم الحاجة إلى تمديد ولاية البعثة وتوسيع نطاقها.

في عشية الذكرى السنوية العشرين للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بجميع ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

لا يزال تدهور الحالة في أفغانستان مستمرا، وما زلنا نتعلم المزيد عن الطابع الحقيقي والثابت لحركة طالبان كل يوم. ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن أفغانستان المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس (انظر

S/PV.8844)، واصلت حركة طالبان انتهاكاتها لحقوق الإنسان وربما ارتكاب جرائم حرب، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية. وعلى الرغم من الحصار الكامل الذي تفرضه طالبان على وادي بنجشير، توفرت لنا روايات شهود عيان عن الفظائع الواسعة النطاق التي ارتكبتها طالبان بدعم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب والاستخبارات والمعدات العسكرية الأجنبية.

لقد نفذت هذه الجماعات عمليات إعدام مستهدفة وقطعت خطوط الاتصال وفرضت حصارا إنسانيا يمنع إيصال الإمدادات الغذائية إلى المقاطعة. وكما طالبنا من قبل، نكرر دعوتنا إلى المساءلة والنشر العاجل لبعثة لتقصي الحقائق في أفغانستان لتقييم انتهاكات حقوق الإنسان، ليس في وادي بنجشير فحسب، بل أيضا في مناطق أخرى، مثل سبين بولداك وماليستان ومقاطعات أخرى.

وقمعت طالبان المظاهرات السلمية بعنف أيضا في كابُل وهيرات ومزار الشريف ومدن أخرى في أفغانستان، كما ذكر متكلمون آخرون سابقا. وربما شاهد الأعضاء صور المتظاهرات الأفغانيات الشجاعات اللاتي تعرضن للتهديد والضرب على أيدي أعضاء طالبان المدججين بالسلاح في شوارع كابُل. كما تبين الصور المتداولة على الإنترنت جثتي الصحفيين اللذين تعرضوا للتعذيب والكدمات بعد اعتقالهما بسبب تغطية الاحتجاجات في كابُل. كما أزهقت أرواح شابين بريئين في احتجاجات في هيرات بسبب رد طالبان العنيف.

وأدعو المجتمع الدولي إلى إدانة قمع طالبان لهذه الاحتجاجات السلمية والوقوف إلى جانب النساء الأفغانيات اللواتي يدافعن عن حقوقهن. لقد حظرت وزارة الداخلية الجديدة التابعة لطالبان أمس جميع الاحتجاجات العامة. كما حظرت الموسيقى ورياضات النساء والفتيات ومنعت معظم العاملات من العودة إلى العمل حتى إشعار آخر.

وتثبت هذه الأفعال أن وعود طالبان السابقة بالسماح لوسائط الإعلام الأفغانية المستقلة بالعمل بحرية وأمان واحترام الحقوق الإنسانية لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء، ليست سوى عبارات جوفاء تهدف إلى خداع المجتمع الدولي. وقال أعضاء المجلس عن حق إنهم لن يحكموا على طالبان بأقوالها بل بأفعالها. وتلك هي أفعالهم الآن ولا يمكن للمجلس أن يلتزم الصمت.

وبعد انتظار طويل وقليل من التفاؤل أعلنت حركة طالبان ما يسمى بمجلس وزرائها في ٧ أيلول/سبتمبر الذي انحصرت عضويته على زعماء طالبان الذين يمثلون في الغالب مجموعة عرقية واحدة. وهو تشكيل فاشل بجميع مقاييس الشمول وقد رفضته الأغلبية المطلقة للشعب الأفغاني، بما في ذلك المجموعات السياسية وأوساط المجتمع المدني. إن ما يسمى بمجلس وزرائهم، الذي يضم عدة أفراد مدرجين في نظام الجزاءات الناشئ بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) سيقوض التنوع السياسي والعرقي في أفغانستان ويؤدي إلى زيادة التوترات ويسبب الضرر لإمكانية إحلال السلام الشامل والدائم في البلد.

لقد التزم المجلس في مناسبات متعددة بعدم الاعتراف بحكومة تستبعد الآخرين أو تدعم إعادة إنشاء الإمارة الإسلامية على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠). ويتوقع الشعب الأفغاني من المجلس أن يفي بذلك الوعد وأن يمارس الضغط على طالبان لتمهيد الطريق أمام حكومة شاملة للجميع تحظى بقبول جميع قطاعات شعبنا وتشعر بأنها جزء منها. وتبعث الاحتجاجات الشعبية في الأيام القليلة الماضية برسالة قوية إلى طالبان مفادها أن الأفغان من جميع الخلفيات والعقائد لن يقبلوا نظاما شموليا مفروضا عليهم. ويطالب المحتجون بحريتهم ويريدون أن يكون لهم صوت في تشكيل مصير ومستقبل بلدهم.

لذلك أطلب إلى المجلس أن يمتنع عن الاعتراف بأي حكومة في أفغانستان ما لم تكن شاملة للجميع وتشكل على أساس الإرادة الحرة للشعب. وأحث الأعضاء أيضا على وضع خط أحمر فيما يتعلق بمعاملة طالبان للنساء والفتيات واحترام حقوق جميع الأفغان. ويجب على المجلس أن يستخدم جميع أدواته الدبلوماسية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للجزاءات القائمة المتعددة الأطراف لإجبار طالبان على الانخراط في محادثات جدية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة.

ويجب أن يعيد المجلس أيضا تقييم نهجه في منح الإعفاءات من حظر السفر لقادة طالبان المدرجين في قائمة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة بعد فشلهم في حل النزاع بالوسائل السلمية. وسوف يساء استخدام أي تمديد آخر للآلية لغرض حصول طالبان على اعتراف دولي بحكومتها الجديدة غير الشاملة للجميع.

وبينما تحتفل حركة الطالبان بانتصارها بإطلاق النار في الهواء في شوارع كابُل، تتكشف كارثة إنسانية. ووفقاً لنداء الأمم المتحدة العاجل من أجل أفغانستان، تشهد منظمات الإغاثة تزايداً خطيراً في الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، والوضع على وشك أن يزداد سوءاً.

فهناك أزمة عارمة تختمر. إن الأثر المدمر لثاني جفاف شديد تتعرض له أفغانستان في غضون أربع سنوات يترسخ؛ وهناك شتاء بارد وخطير يقترب؛ وتستمر الجائحة في الانتشار؛ والاقتصاد في حالة انهيار؛ ولا توجد حكومة قادرة على توفير أبسط الخدمات للشعب. إن الحقائق الآتية من الميدان مفجعة. فالنقود تنفد من أيدي الناس وهم يبيعون ممتلكاتهم القليلة من أجل البقاء. ومن المتوقع أن يكون محصول عام ٢٠٢١ أقل من المتوسط، ومن المتوقع أن يكون موسم الجدب المقبل أكثر شدة وأطول مدة. وسيصيب سوء التغذية الحاد ٥٠ في المائة من الأطفال الأفغان. ومن المرجح أن ينزح آلاف آخرون ويغادروا البلد. ولذلك يحتاج الشعب الأفغاني إلى مساعدة المجلس من أجل البقاء.

وأعرب عن خالص امتنان أفغانستان لدوائر العمل الإنساني بأسرها على التزامها بالبقاء والعمل وللأمم المتحدة على دعمها المتفاني. كما نشكر جميع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين الذين أعلنوا بالفعل عن زيادة التمويل الإنساني. غير أن ذلك لا يكفي.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام على عقده مؤتمراً إنسانياً رفيع المستوى من أجل أفغانستان في ١٣ أيلول/سبتمبر في جنيف. وأحث جميع أعضاء المجلس على الالتزام بزيادة التمويل خلال ذلك المؤتمر.

تأتي المفاوضات بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في وقت تواجه فيه أفغانستان تحديات بالغة. ونطلب إلى أعضاء مجلس الأمن أن ينظروا في ولاية شاملة وقوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتمكينها من معالجة الأزمة الإنسانية ورصد حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وتقديم تقارير عنها. إن شعب أفغانستان في حاجة ماسة ولا يسع المجتمع الدولي أن يتركه خلف الركب.

وعشية الذكرى السنوية العشرين للهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لا يمكن للعالم أن يدير ظهره لأفغانستان وأن يقبل بالوضع الراهن الجديد على أنه طبيعي. لا تزال لدينا فرصة للبناء على النجاحات التي حققتها السنوات العشرون الماضية والعمل مع جميع الأطراف على إقامة نظام سياسي يمثل تنوع أفغانستان ويتوافق مع القيم الإسلامية والمعايير والالتزامات الدولية ويحول دون أن تصبح أفغانستان ملاذاً آمناً للإرهابيين. ولتحقيق ذلك، فإن وحدة مجلس الأمن والإجراءات الحاسمة لها أهمية قصوى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينرلي أوغلو (تركيا) (تكلّم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ديبورا ليونز، على إحاطتها الشاملة. وأشكر السيدة واجما فروغ والسيدة مالالا يوسفزاي على بيانيهما الثاقبين اليوم.

لقد أكدنا مراراً وتكراراً، على مر السنين في هذه القاعة، على أهمية دعم أفغانستان في رحلتها نحو التحول السياسي والأمني والاقتصادي. وأبرزنا إنجازاتنا ومسؤولياتنا الجماعية من أجل التوصل إلى سلام دائم.

وقد حقق الشعب الأفغاني رغم كل العقبات، وبمساعدة من المجتمع الدولي، مكاسب كبيرة بتكاليف باهظة على مدى العقدين الماضيين في مجال الحقوق والحريات الأساسية، ولا سيما حقوق المرأة والفتاة. ونعتقد أن حماية تلك الإنجازات ستكون أولاً وقبل كل شيء في مصلحة الأمة الأفغانية. إن الحكومة الأفغانية المؤقتة تدرك جيداً أنها

ستحاسَب إذا انتهكت حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات. وينبغي لنا أن نراقب التطورات في ذلك السياق عن كثب.

تقف أفغانستان اليوم عند مفترق طرق هام. ونلاحظ إعلان الطالبان هذا الأسبوع عن تشكيل الحكومة المؤقتة. ونأمل أن تسفر تلك الجهود في نهاية المطاف عن إنشاء حكومة شاملة للجميع وتمثيلية. فهذا أمر أساسي لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعتقد أن المشاركة التدريجية هي النهج الصحيح. وعلينا أن نتعامل مع الطالبان لكي نرى ما إذا كانت ستضع وعودها موضع التنفيذ أم لا. ويجب أن تكسب ثقتنا بترجمة أقوالها إلى أفعال. وبطبيعة الحال، سيتم الحكم عليها من خلال ما تفعله لا من خلال ما تقوله.

ويحتاج الشعب الأفغاني الآن أكثر من أي وقت مضى، والفئات الضعيفة على وجه الخصوص، إلى دعمنا وتضامننا. وينبغي أن تكون إحدى مهامنا العاجلة ضمان استمرارية عمل مطار كابُل الدولي. ويؤكد الأمين العام في تقريره الأخير (S/2021/759) على أن الحفاظ على البنى التحتية وإعادة فتح المطارات أمران حيويان لاستمرار الخدمات الأساسية.

وفي الأسابيع الأخيرة، بذلنا قصارى جهدنا لدعم حلفائنا وشركائنا في جهود الإجلاء التي يبذلونها. وقد بذلنا مع دولة قطر جهوداً لضمان التشغيل الآمن والمأمون لمطار كابُل. ومن الأهمية بمكان إبقاء المطار يعمل من أجل ربط الشعب الأفغاني بالعالم. كما أنه الطريق الأسرع والأكثر أماناً لضمان نقل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) وندعو إلى تنفيذه بسرعة.

وأودّ أيضاً أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة الإنسانية التي تتطلب اهتمامنا الفوري. إننا نشهد تدهور الأحوال المعيشية في جميع أنحاء أفغانستان، حيث يحتاج نصف السكان إلى مساعدة عاجلة ويواجه ثلثهم الجوع. وقد كثفنا بالفعل جهودنا في مجال المعونة من خلال الهلال الأحمر التركي. غير أن هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود عالمية من أجل الاستجابة للحالة المتدهورة.

ومن المؤكد أن الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي سيستضيفه الأمين العام في الأسبوع المقبل سيوفر فرصة هامة لتعبئة المجتمع الدولي في ذلك الاتجاه. وينبغي أن تشمل مساعينا أيضاً البلدان المجاورة التي تستضيف بالفعل عدداً كبيراً من اللاجئين الأفغان وتعاني من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لذلك. وما لم نتخذ إجراءات فورية الآن فسنواجه عواقب إنسانية وتداعيات أمنية أكبر في المنطقة وخارجها.

تجمع تركيا بأفغانستان علاقات تاريخية وثقافية وعرقية عميقة الجذور. وقد اضطلع بلدي، لسنوات عديدة، بدور هام في دعم أفغانستان على كل الجبهات. وفي حين أننا ساهمنا بنشاط في أمنها، فقد نفذنا أيضاً أشمل برنامج إنمائي في تاريخنا من خلال عدد لا يحصى من المشاريع، بما في ذلك العديد من المشاريع المتعلقة بتمكين النساء والفتيات. وسعينا جاهدين، من خلال المبادرات والمنابر الإقليمية مثل عملية قلب آسيا – إسطنبول وآليات التعاون الثلاثية، لإيجاد حلول شاملة وعملية للقضايا الإقليمية.

إن التزامنا تجاه أفغانستان والشعب الأفغاني التزام لا حد له. ولن نتخلى عنهم أبداً ولن نخذلهم. وينبغي لنا معاً أن نعزز آمال الشعب الأفغاني في المستقبل. يتطلب السلام والاستقرار الدائمان المصالحة السياسية. ولا يمكن لأفغانستان أن تتغلب على التحديات الراهنة إلا من خلال تعزيز الوحدة والتضامن. وينبغي أن نساعدهم على تحقيق ذلك.

وفي الختام، أود أن أذكّر بأن الطلب العاجل الذي قدمه الشعب الأفغاني إلى المجلس هو استمرار وجود الأمم المتحدة في أفغانستان في جميع الميادين. وينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤولياته وأن يمكّن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من الاضطلاع بأنشطتها من دون أي عائق. ونحن مستعدون، من جانبنا، للمساعدة بأي طريقة ممكنة لتيسير الدور المركزي للأمم المتحدة في هذا الوقت الحرج.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد إلياسوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد بالرئاسة الأيرلندية لاستضافتها هذه المناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي نعرب عن تقديرنا الكبير لجهودها تحت القيادة الممتازة للسيدة ديبورا ليونز.

لقد كان السلام والأمن في أفغانستان دائماً أولوية بالنسبة لكازاخستان وبلدان أخرى في آسيا الوسطى. وبروح التعاون الشامل لكازاخستان مع الأمم المتحدة وكجزء من التزامات كازاخستان بوصفها عضواً كامل العضوية في المنظمة، اتخذ الرئيس قاسم – جومارت توكاييف قراراً بتلبية طلب الأمم المتحدة بنقل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مؤقتاً إلى ألماتي. إن من شأن عملية النقل هذه تبسيط عمل الأمم المتحدة في المنطقة، وفي المقام الأول بالنسبة لأفغانستان في هذه الأوقات العصيبة. يبيّن هذا القرار الشراكة الناضجة والقوية بين الأمم المتحدة وكازاخستان. وتتطلع حكومتنا إلى العمل مع الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للمساهمة في سلام وأمان الشعب الأفغاني.

انتقلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى مدينة ألماتي، التي تستضيف بالفعل ١٨ وكالة تابعة للأمم المتحدة لها ولايات متعددة البلدان ودون إقليمية وإقليمية في مبنى المنظمات الدولية. ويمكن أن يؤدي الارتباط مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى تحويل ذلك المجمّع إلى مركز إقليمي فعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة وفي أفغانستان على المدى الطويل، بما في ذلك في مجالات حاسمة مثل التعليم ورأس المال البشري.

فعلى سبيل المثال، قدمت كازاخستان، على مدى أكثر من عقد من الزمن، منحاً دراسية للشباب الأفغان للدراسة في الجامعات الكازاخية.

لقد أطلقنا مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧ مشروعا يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة الأفغانية من خلال التعليم الثانوي والتدريب في آسيا الوسطى. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، بدأنا مع المفوضية الأوروبية المرحلة الثانية من المشروع، الذي التحقت به ١٠٠ امرأة أفغانية إضافية بجامعات كازاخستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان. وعلى الرغم من الحالة الراهنة، قررت حكومتي مواصلة ذلك البرنامج للطالبات الأفغانيات لأفغان ما دام ذلك مجديا وآمنا لهن.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هي الجهة الدولية الفاعلة الوحيدة على أرض الواقع. ويجب أن ندعم البعثة دعما كاملا، سياسيا وماليا ولوجستيا، مع التركيز بشكل أساسي على إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين. وبينما يشارك بلدي في جميع النداءات والرسائل والشواغل السياسية، أود أن أركّز على الجوانب العملية للمعونة الإنسانية، لأننا تكلمنا جميعا عن مدى أهمية ذلك. فقد قال زميلنا ممثل فرنسا إن المعونة الإنسانية لا تعني شيئا ما دامت لا تصل إلى الشعب. وذكر زميلنا ممثل إستونيا أنه حتى الآن من الصعب جدا على العاملين في مجال المعونة الإنسانية الوصول إلى بعض أجزاء من أفغانستان.

من الجدير بالذكر هنا أن فصل الشتاء سيحل بعد شهرين وسيتم قطع معظم أجزاء أفغانستان، وحتى كفاءة عمل مطار كابُل لن تعني أن كل هذه المعونة الإنسانية ستصل إلى هؤلاء الناس. ولذلك ترى حكومتي أن من المهم تسليم جميع التعهدات التي نقطعها وجميع الموارد المالية التي سنخصصها لذلك وكل المعونة الإنسانية التي سيتم جمعها بكفاءة وأمان إلى المقاطعات وإلى الشعوب التي بحاجة إليها حقا. ومن المؤسف أن إيصال هذه المساعدة إلى مطار كابُل وحده لا يعني أنها ستصل إلى المحتاجين في المقاطعات.

لذلك، نرى أنه لا مندوحة من إنشاء مركز إقليمي بديل لتخزين وتوزيع المعونة الإنسانية الدولية على أفغانستان. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى أن لدينا في ألماتي ما يقرب من ٢٥٠ موظفا مقتدرين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإن السفر جوا من ألماتي إلى أفغانستان يستغرق أقل من ساعتين. ونظرا للهياكل الأساسية والإمكانيات اللوجستية لبلدي، فنحن مستعدون للعمل مع الأمم المتحدة لإنشاء مركز إنساني بديل لأفغانستان في ألماتي لإيصال هذه المعونة بكفاءة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل كازاخستان جزيل الشكر على هذا الاقتراح بالذات. وأنا متأكدة من أنه ستتم متابعته.

السيد أكرم (باكستان) (بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ أيرلندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأن أرحب بكم هنا، سيدتي، لترؤس هذه الجلسة.

يصادف اليوم أيضا عشية الذكرى السنوية العشرين لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازي وفدي لوفد وشعب الولايات المتحدة.

وأود أن أعرب عن امتناني لأيرلندا على ضمان مشاركة جيران أفغانستان في هذه المناقشة المهمة.

لقد أدت أربعة عقود من الحرب والصراع في أفغانستان إلى مقتل أكثر من مليون أفغاني وإصابة وتشويه العديد من الناس، وصدمات كثيرة أخرى، وتدمير اقتصادها ومجتمعها، ونظامها السياسي الهش أصلا. واليوم تقف أفغانستان عند منعطف حرج في تاريخها. ويمكن للشعب الأفغاني، بدعم من المجتمع الدولي، أن يستعيد السلام وأن يحيي آفاق التنمية.

إلى جانب شعب أفغانستان، تأثرت باكستان أشد التأثر بعواقب الصراع في ذلك البلد. وفي ما يسمى بالحرب على الإرهاب لقي ٨٠ ألف باكستاني مصرعهم في هجمات إرهابية، وأصيب الآلاف منهم بجروح. لقد عانى اقتصادنا من أضرار تُقدر بأكثر من ١٥٠ مليار دولار.

حتى في الوقت الذي يخشى فيه العالم تدفق اللاجئين الأفغان إلى الخارج، لا تزال باكستان تستضيف أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني، بدعم اسمي من المجتمع الدولي. وبالتالي، فإن استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان أمر حتمي بالنسبة لباكستان.

على الرغم من هشاشة الحالة في أفغانستان، تم تحاشي الخوف من إراقة الدماء على نطاق واسع. لقد شُكلت حكومة تصريف الأعمال في كابُل، كما نفهم، كخطوة ضرورية لإرساء القانون والنظام والشعور بالأمن في البلد، وإعادة الخدمات الأساسية إلى الشعب، وتحقيق الغرض من توزيع المساعدة الإنسانية الدولية.

باكستان، من جانبها، ساعدت حتى الآن على إجلاء أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص من أفغانستان ينتمون إلى ٣٠ بلدا، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون وموظفو المنظمات الدولية. ونأمل أن تكون جميع عمليات الإجلاء في المستقبل منظمة تنظيما جيدا، وبالتشاور مع حكومة تصريف الأعمال القائمة في كابُل. ومن المهم ألا نتسبب بشعور بالخوف الذي من المرجح أن يولّد تدفقا كبيرا للاجئين من أفغانستان. والواقع أن أفغانستان تحتاج إلى بقاء أبناء شعبها المهرة لإعادة بناء البلد، وليس الفرار منه.

إن المجتمع الدولي، الذي يستقي العبرة من الماضي، يجب أن يظل منخرطا في أفغانستان. إذ أن عدم الاستقرار أو الانهيار الاقتصادي سيديم الصراع ويطيل معاناة شعب أفغانستان. ولن يفيد ذلك أحدا، باستثناء أولئك الذين يرون في استمرار الصراع في أفغانستان فرصة للاستفادة من الاضطرابات لرعاية الإرهاب من الأراضي الأفغانية.

وبالنظر إلى جائحة مرض فيروس كورونا، والصراع، وفشل الحكومات السابقة وفسادها، أضحت الحالة الإنسانية مزرية في أفغانستان، حيث يحتاج ما يقرب من ١٨ مليون أفغاني إلى مساعدة إنسانية عاجلة. ويجب أن نمنع الحالة من التدهور أكثر من ذلك، كي لا يؤدي ذلك إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى خارج أفغانستان ويعقد آفاق بناء السلام والأمن.

نرحب بمبادرة الأمين العام إلى عقد اجتماع وزاري رفيع المستوى في ١٣ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن يشارك المجتمع الدولي بهمة وأن يسهم بسخاء في تلبية النداء العاجل من أجل أفغانستان.

كما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام ليون، فإن حصول أفغانستان على احتياطياتها المالية أمر أساسي لمنع أي تفاقم آخر للحالة الاقتصادية الهشة وانهيار الاقتصاد. وسيكون ذلك ضروريا لمنع

التضخم الجامح، وارتفاع الأسعار، وتزايد الفقر، وبالتالي تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الخارج.

ونحيط علما باجتماع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث، مع سلطات الأمر الواقع في كابُل وبما يبذله من جهود.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلا عن وكالات أخرى، تؤدي دورا حاسما في ضمان إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين في أوانها وعلى جناح السرعة. ويجب أن تنفذ جميع هذه الأنشطة بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية مع الاحترام الكامل لسيادة أفغانستان.

نحث حكومة تصريف الأعمال في كابُل على السماح بوصول وكالات الأمم المتحدة وموظفيها للعمليات الإنسانية على نحو تام ومن دون تأخير، وكذلك ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني.

ستواصل باكستان من جانبها الاضطلاع بدورها في معالجة الحالة الإنسانية في أفغانستان. وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، أنشأنا جسرا جويا إنسانيا لتوفير إمدادات الأغذية الأساسية والمواد الطبية لأفغانستان.

وتعمل باكستان حاليا على إرسال ثلاث طائرات محملة بالمساعدات الإنسانية التي تتألف من المواد الغذائية والأدوية لشعب أفغانستان. وقد وصلت أولى تلك الرحلات الإنسانية إلى كابُل أمس. وسنرسل أيضا إمدادات إلى أفغانستان عبر الطرق البرية أيضا، ونحن على استعداد لإنشاء ممر بري لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان.

واستضافت باكستان أمس اجتماعا إلكترونيا لوزراء خارجية الدول المحاذية لأفغانستان - أوزبكستان وإيران وتركمانستان والصين وطاجيكستان. وفي ختام الاجتماع، صدر بيان مشترك. وأود أن أقرأ بضع مقتطفات منه قد تكون ذات أهمية.

لقد أعرب البيان عن تأييده لسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأشار إلى أن مستقبل أفغانستان ينبغي أن يقرره شعبها. وشدد على ضرورة تشكيل هيكل حكومي مفتوح وشامل للجميع، يمارس سياسات داخلية وخارجية معتدلة وحصيفة ويحترم حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها حقوق المجموعات العرقية والنساء والأطفال. وحذر البيان من إمكانية التحريض ودور المخربين في أفغانستان. وأكد أهمية الانخراط الدولي المستمر بشأن أفغانستان.

وأدان البيان الهجمات الإرهابية على مطار كابُل وأكد أنه لا ينبغي السماح باستخدام أراضي أفغانستان لتهديد البلدان الأخرى. وأكد مجددا على أنه لا ينبغي السماح للمنظمات الإرهابية، مثل داعش والقاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية وحركة طالبان باكستان وجيش تحرير بلوشستان وحركة جند الله وغيرها، بالاحتفاظ بموطئ قدم لها على الأراضي الأفغانية. وحث البيان المجتمع الدولي على تقديم دعم مالي كاف ومنتظم ومستدام وقابل للتنبؤ، تمشيا مع مبدأ تقاسم المسؤولية عن اللاجئين الأفغان. ولاحظ الأهمية الأساسية لمشاريع الطاقة والنقل والاتصالات والبنية التحتية وغيرها من المشاريع الدولية الرئيسية في أفغانستان.

وسيتواصل ذلك الاجتماع وتلك الآلية من خلال عقد اجتماع متابعة في طهران وإنشاء آلية دائمة بين الدول الست المجاورة لأفغانستان لتزويد أفغانستان بكل الدعم والمساعدة الممكنين في المستقبل. ولا تزال باكستان، من جانبها، مستعدة لإجراء مشاورات، بما في ذلك في شكل الترويكا الموسعة، في محاولة لتعزيز التقدم السلمي نحو تشكيل حكومة شاملة للجميع وتوفير المساعدة الإنسانية لأفغانستان.

من الواضح أنه يجب التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية؛ ولكن يجب التصدي له بشكل شامل وتعاوني، وليس بشكل انتقائي. وقد تعرضت باكستان لمئات الهجمات الإرهابية التي شنتها حركة طالبان باكستان برعاية وكالات استخبارات معادية. ووقع أكثر من ١٠٠ هجوم على باكستان، انطلاقا من الأراضي الأفغانية في عام

٢٠٢٠. وسنعمل مع السلطات في كابُل ومع المجتمع الدولي لوضع حد للإرهاب الذي تمارسه حركة طالبان باكستان. وسنعمل أيضا مع أصدقائنا من أجل وضع حد لجميع أعمال الإرهاب التي نتعرض لها من أفغانستان.

إن السلام في أفغانستان يخدم مصالح المجتمع الدولي بأسره. ونأمل أن يضع المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع جيران أفغانستان، نهجا متفقا عليه للاستجابة للحقائق الجديدة في أفغانستان ولاستعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد. ومن شأن اتباع نهج مجزأ وتنافسي أن يبدد فرصة تعزيز السلام والأمن والازدهار في أفغانستان والمنطقة بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر مقدمات الإحاطات على إحاطاتهن اليوم.

إن أفغانستان تمر بمنعطف حاسم. فقد فر مئات الآلاف من الأفغان من بلدهم؛ وأصبح ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص آخرين مشردين داخليا؛ وإمدادات الغذاء الأساسية تنفد، ويحتاج ١٨,٤ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وهذه الحالة هي في المقام الأول نتيجة مباشرة لتدخل الولايات المتحدة والقوات الأجنبية الأخرى في أفغانستان وانسحابها بطريقة غير مسؤولة. وعندما دخلت تلك القوات أفغانستان، فإنها جلبت كارثة للأفغان. وعندما انسحبت، خلفت كارثة للأفغان.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٢١، قُتل قرابة ٠٠٠ ١٦٥ أفغاني، ويقدر عدد الضحايا المباشرين من الأطفال للنزاع بنحو ٠٠٠ ٣٣ طفل. وتشير تلك الإحصاءات وحدها إلى خطورة وحجم الموت والدمار. ويجب ألا تمر جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الأجنبية في أفغانستان دون عقاب.

وإذ تضع في اعتبارها أبسط الاحتياجات لملايين الناس في أفغانستان، تقف إيران على أهبة الاستعداد لتيسير نقل المعونة الإنسانية إلى أفغانستان عبر الموانئ البحرية والمطارات والسكك الحديدية والطرق والمعابر الحدودية الإيرانية. وقد استضفنا ملايين اللاجئين الأفغان لما يزيد بكثير على أربعة عقود. وبعد الأزمة الأخيرة، دخل عدد أكبر بكثير من اللاجئين الأراضي الإيرانية. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته وأن يفعل أكثر من ذلك بكثير في تقديم المساعدة إلى هؤلاء اللاجئين.

ويجب أيضا مساعدة شعب أفغانستان على تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار. ويجب أن ييسر المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المجاورة، تحقيق ذلك الهدف بالكامل وأن يوفر دعما قويا لتحقيقه. وكان الهدف من الاجتماع الأول لوزراء خارجية البلدان المجاورة لأفغانستان، الذي عُقد إلكترونيا أمس، هو تحقيق ذلك الغرض. وستُعقد جولته المقبلة في طهران في المستقبل القريب.

ما فتئت إيران تبذل كل جهد ممكن لمساعدة جميع الأطراف الأفغانية في تسوية خلافاتها سلميا. وفي تموز/يوليه الماضي، نظمنا محادثات سلام رفيعة المستوى بين وفدي الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. واتفق الجانبان على مواصلة محادثاتهما في اجتماع لاحق. وإيران مستعدة لاستضافة الجولة المقبلة من هذه المحادثات.

وتواصل إيران حث جميع القادة الأفغان من مختلف الخلفيات الدينية واللغوية والعرقية والسياسية على أن يضعوا مصالح جميع سكان أفغانستان فوق مصالح شرائح معينة من المجتمع، لأن أفغانستان ملك لجميع الأفغان. ويتناقض الهجوم غير المبرر والاقتتال المدان بين الإخوة في بانشير مؤخرا مع الموقف الموحد للمجتمع الدولي ومفاده أن أي حكومة تأتي إلى السلطة عن طريق القوة في أفغانستان لن يُعترف بها.

والواقع أن الطريق إلى تحقيق الاستقرار والسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفغانستان يمر عبر المحادثات بين الأفغان، بمشاركة الممثلين الحقيقيين لجميع الجماعات العرقية واللغوية والدينية بصورة

نشطة وعلى قدم المساواة بهدف إيجاد حل عادل وسلمي ودائم للأزمة، مع تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة حكومة تمثيلية بالكامل وواسعة النطاق وشاملة للجميع حقا. وينبغي أن تكون تلك الحكومة نتاج انتخابات حرة ونزيهة، تكفل المشاركة الكاملة للنساء، سواء كناخبات أو مرشحات. وينبغي أن تلتزم بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك بضمان وحماية حقوق الإنسان لجميع الشعب الأفغاني، بما في ذلك الأقليات العرقية واللغوية والدينية والنساء، استنادا إلى التعاليم والمبادئ الإسلامية الحقيقية. ونتوقع من طالبان أن تفي بالتزاماتها في ذلك الصدد. وستحظى حكومة كهذه بدعم إيران.

إننا، شأننا شأن جيران أفغانستان الآخرين، نشعر بقلق بالغ إزاء انعدام الأمن وعدم الاستقرار، فضلا عن تهديدات الشبكات الإرهابية والمجرمين المنظمين الناشطين في الاتجار بالمخدرات والأشخاص. كما أننا نعتقد اعتقادا قويا بأنه يجب ألا تُستخدم أراضي أفغانستان، تحت أي ظرف من الظروف، لتهديد أو مهاجمة أي بلد أو لإيواء الإرهابيين أو تدريبهم أو للتخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها. ويجب عدم السماح للجماعات الإرهابية مثل داعش، التي تمثل تهديدا خطيرا لأفغانستان والمنطقة، بالعمل في ذلك البلد.

إن أفغانستان بحاجة إلى الدعم للتغلب على الصعوبات الاقتصادية الراهنة التي تواجهها. وقد أنشأنا رابطا من أفغانستان، وهي بلد غير ساحلي، إلى أعالي البحار عبر ميناء تشاباهار الإيراني، وإلى أوروبا عبر خط سكة حديد خواف – هرات. ونحن على استعداد لزيادة تطوير وتعميق تعاوننا مع أفغانستان في جميع المجالات والإسهام في بناء أفغانستان أكثر أمنا وازدهارا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أشكر الجميع على إسهاماتهم. وأظن أن أمام المجلس الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في سياق أفغانستان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.